تحولات مفهوم السيادة في ظل التنافس الجيوسياسي الدولي: دراسة حالة غرينلاند

م.د مروة علي حسين
marwa.ali3434@uomustansiriyah.edu.iq
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

الملخص:

لقد أدى تصاعد التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى إلى إحداث تحولات في مفهوم السيادة، ولا سيما في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية، إذ لم تعد السيادة تقتصر على بعدها القانوني، بل أصبحت تتأثر بصورة متزايدة بالاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية التي تفرضها البيئة الدولية المعاصرة. وتُعد غرينلاند نموذجًا بارزًا لهذه التحولات، نظرًا لما تتمتع به من موقع جغرافي متميز وموارد طبيعية جعلتها محل اهتمام متزايد من القوى الكبرى، الأمر الذي أسهم في تعزيز مكانتها الجيوسياسية، وانعكس على أساليب ممارسة السيادة فيها من دون أن يغيّر وضعها القانوني. كما يُظهر ذلك أن التنافس الجيوسياسي لم يعد يقتصر على التنافس على النفوذ، بل أصبح عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل ممارسة السيادة في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية، (كما في غرينلاند) بل انه أكثر ارتباطًا بتوازنات القوة والمصالح الدولية، مع استمرار الأساس القانوني الذي يحكم وضع الإقليم.

الكلمات المفتاحية: مفهوم السيادة، التنافس الجيوسياسي، غرينلاند، القوى الكبرى، الحكم الذاتي، تقرير المصير

تأريخ الاستلام 2026/8/22 **تأريخ قبول النشر** 2026/8/24

transformations in the concept of sovereignty under international geopolitical competition: A case study of Greenland.

Dr. Marwa Ali Hussein
marwa.ali3434@uomustansiriyah.edu.iq
College of Political Science, Al-Mustansiriya

Abstract: The escalating geopolitical competition among major powers has led to transformations in the concept of sovereignty, particularly in strategically important territories. Sovereignty is no longer limited to its legal dimension but is increasingly influenced by the security, economic, and strategic considerations imposed by the contemporary international environment. Greenland is a prominent example of these transformations, given its unique geographical location and natural resources, which have made it a focus of growing interest from major powers. This has contributed to strengthening its geopolitical position and has impacted the methods of exercising sovereignty within it, without altering its legal status. This also demonstrates that geopolitical competition is no longer confined to the struggle for influence but has become a significant factor in reshaping the exercise of sovereignty in strategically important territories. Furthermore, it is more closely linked to the balance of power and international interests, while the legal basis governing the territory's status remains intact.

Keywords: Sovereignty concept, geopolitical competition, Greenland, major powers, self-governance, report Destiny

المقدمة :

لقد شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة أعادت تشكيل العديد من المفاهيم التقليدية في القانون الدولي والعلاقات الدولية، ففي ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وما صاحبه من إعادة ترتيب لمراكز النفوذ والمصالح الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي. وقد تجاوز هذا التنافس الأبعاد العسكرية التقليدية، ليشمل مجالات الاقتصاد والطاقة والموارد الطبيعية والممرات البحرية، الأمر الذي أفضى إلى بروز أقاليم جغرافية اكتسبت أهمية استراتيجية متزايدة، وأصبحت تمثل ساحات رئيسة للتنافس الدولي. وفي خضم هذه التحولات، لم يعد مفهوم السيادة بمنأى عن التأثيرات التي فرضتها البيئة الدولية الجديدة، إذ انتقل من كونه مفهومًا قانونيًا يرتكز على السلطة المطلقة للدولة داخل إقليمها، إلى مفهوم أكثر ديناميكية تتداخل في ممارسته الاعتبارات القانونية مع الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية. وبذلك، أصبحت ممارسة السيادة تتأثر بدرجة كبيرة بالتوازنات الدولية وبقدرة الدولة على إدارة الضغوط الخارجية والحفاظ على استقلال قرارها في ظل احتدام المنافسة بين القوى الكبرى، ولا سيما في الأقاليم التي تتمتع بأهمية جيوسياسية خاصة. لذلك تبرز غرينلاند بوصفها إحدى أهم هذه الأقاليم، لما تتمتع به من موقع جغرافي فريد في المنطقة القطبية، واحتوائها على موارد طبيعية واعدة، فضلًا عن أهميتها المتزايدة في الحسابات الأمنية والاستراتيجية للقوى الكبرى. وقد أدى ذلك إلى انتقالها من إقليم يحظى باهتمام محدود إلى أحد أبرز محاور التنافس الجيوسياسي، ولا سيما في ظل تصاعد الاهتمام الأمريكي والروسي والصيني بالمنطقة، وما رافق ذلك من مواقف دولية أعادت تسليط الضوء على العلاقة بين السيادة القانونية وممارسة السيادة في البيئات الجيوسياسية المعقدة، ولا سيما التصريحات المتكررة للرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بشأن رغبته في ضم غرينلاند، وما أثارته من نقاشات سياسية

وقانونية بشأن حدود السيادة، وحق تقرير المصير، ومستقبل الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية في ظل احتدام التنافس بين القوى الكبرى. وقد كشفت هذه التطورات أن التحديات التي تواجه السيادة في الوقت الراهن لا تتمثل في تغيير وضعها القانوني فحسب، وإنما في الكيفية التي تُمارس بها في ظل الضغوط الجيوسياسية المتزايدة، يسعى هذا البحث إلى تحليل تحولات مفهوم السيادة في ظل التنافس الجيوسياسي الدولي، من خلال اتخاذ غرينلاند دراسةً للحالة وكيف أعادت بها المنافسة بين القوى الكبرى تشكيل ممارسة السيادة على الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية، ومدى انعكاس ذلك على مستقبل السيادة في النظام الدولي المعاصر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولته تسليط الضوء على أثر التنافس الجيوسياسي في تحولات مفهوم السيادة وآليات ممارستها في النظام الدولي المعاصر، من خلال تحليل (حالة غرينلاند) بوصفها نموذجًا للأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية. كذلك محاولة فهم العلاقة بين السيادة والتنافس الجيوسياسي، من خلال تأثير انعكاسات المنافسة بين القوى الكبرى على ممارسة السيادة في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية.

إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية في البحث إلى أي مدى أسهم التنافس الجيوسياسي الدولي في إحداث تحولات في مفهوم السيادة، وكيف تجلت هذه التحولات في حالة غرينلاند؟ ومن هنا تبرز العديد من التساؤلات الفرعية وتتمثل بما يلي:

– ما المقصود بمفهوم السيادة، وما أبرز التحولات التي طرأت عليه في ظل التنافس الجيوسياسي الدولي؟

– ما طبيعة الوضع القانوني لغرينلاند، وما المقومات الجيوسياسية التي أكسبتها أهمية استراتيجية؟

– ما أبرز استراتيجيات القوى الكبرى المتنافسة في غرينلاند؟

–كيف انعكس التنافس الجيوسياسي على ممارسة السيادة في غرينلاند؟

–ما مستقبل مفهوم السيادة في غرينلاند في ظل استمرار التنافس الجيوسياسي الدولي؟

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها أن تصاعد التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى أسهم في إحداث تحولات في مفهوم السيادة وآليات ممارستها، ولا سيما في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية، إذ أصبحت ممارسة السيادة تتأثر بصورة متزايدة بالاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية، دون أن يترتب على ذلك بالضرورة تغيير في الوضع القانوني للسيادة، من خلال تحليل حالة غرينلاند بوصفها نموذجًا يوضح انعكاسات التنافس بين القوى الكبرى على ممارسة السيادة في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي، إذ استُخدم المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري لمفهوم السيادة، وبيان تطوره، واستعراض الوضع القانوني لغرينلاند ومقومات أهميتها الجيوسياسية، اما المنهج التحليلي فقد استخدم لتفسير أثر التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى في تحولات مفهوم السيادة وانعكاساته على ممارستها في غرينلاند، من خلال تحليل التفاعلات الدولية والمواقف والسياسات المرتبطة بالإقليم

المحور الأول : الإطار النظري لتحولات مفهوم السيادة في العلاقات الدولية المعاصرة

أولا: الإطار النظري لمفهوم السيادة وتطوره .

يعد مفهوم السيادة من أكثر المفاهيم رسوخًا في الفكر السياسي والقانون الدولي، إذ يمثل الأساس الذي قامت عليه الدولة الحديثة والنظام الدولي منذ معاهدة ووستفاليا عام 1648. وقد ارتبط هذا المفهوم بفكرة السلطة العليا التي تمارسها الدولة على إقليمها وسكانها، وبحقها الحصري في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون خضوعها لسلطة أعلى. ومنذ ذلك الحين، أصبحت السيادة الركيزة التي تستند إليها الشخصية القانونية للدولة، كما غدت معيارًا رئيسًا لعضويتها في المجتمع الدولي، ولتنظيم العلاقات فيما بينها على أساس المساواة القانونية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (ابراهيم 2013، ص29)،وانطلاقًا من الأهمية التي اكتسبها مفهوم السيادة في بناء الدولة الحديثة وتنظيم العلاقات الدولية ارتبط ظهور مفهوم السيادة بصعود الدولة القومية في أوروبا خلال القرن السادس عشر، وقد حظي باهتمام واسع من قبل فقهاء السياسة والقانون، الذين سعوا إلى تحديد مضمونه وبيان عناصره وخصائصه. إلا أن تعدد المدارس الفكرية واختلاف السياقات التاريخية التي تطور فيها المفهوم أدى إلى تباين تعريفاته، إذ عكس كل اتجاه فكري رؤيته لطبيعة السلطة وحدودها وعلاقة الدولة بالمجتمع والنظام الدولي (مرعي 2019، ص91).لهذا فإن الوقوف على أبرز التعريفات الفقهية لمفهوم السيادة يعد مدخلًا ضروريًا لفهم تطور هذا المفهوم، واستيعاب التحولات التي طرأت عليه في الفكر السياسي والعلاقات الدولية.

وبناءاً على ذلك برزت مجموعة من التعريفات التي أسهمت في ترسيخ مفهوم السيادة بوصفها الركيزة الأساسية لقيام الدولة الحديثة، ويُعد (جان بودان) أول من قدم مفهومًا متكاملًا للسيادة في مؤلفه الكتب الستة للجمهورية الصادر عام

1576، إذ عرفها بأنها "السلطة المطلقة والدائمة للجمهورية"، وعدّها سلطة عليا لا تخضع لأي سلطة بشرية أخرى داخل الدولة، وتمتاز بالديمومة وعدم القابلية للتجزئة. وقد ارتبط هذا التصور بظروف فرنسا السياسية آنذاك، وسعى بودان من خلال هذا التعريف إلى تعزيز سلطة الملك وإنهاء الانقسامات الداخلية، الأمر الذي جعل السيادة مرادفة لوحدة السلطة واستقرار الدولة. ولم يبتعد(توماس هوبز) كثيرًا عن هذا التصور، إذ أكد في كتابه اللفياثان عام 1651 أن السيادة تمثل السلطة العليا التي تُناط بها مهمة حفظ الأمن ومنع الفوضى. وانطلق هوبز من فرضية أن الإنسان في الحالة الطبيعية يعيش في صراع دائم، الأمر الذي يقتضي تنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم لصالح سلطة سيادية مطلقة تضمن الأمن والاستقرار. ومن ثم، فإن شرعية السيادة عند هوبز تستند إلى قدرتها على فرض النظام وحماية المجتمع (مرار 2018، 24-31).

الا ان (جون لوك) قدم تصورًا مغايرًا، إذ رأى أن السلطة السياسية تستمد مشروعيتها من رضا المحكومين، وأنها ليست سلطة مطلقة، بل مقيدة بحماية الحقوق الطبيعية للأفراد، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحرية والملكية. وبذلك، انتقل مفهوم السيادة من كونه سلطة غير مقيدة إلى سلطة تستند إلى العقد الاجتماعي وتخضع لضوابط قانونية وسياسية، وجاء (جان جاك روسو) ليطور هذا الاتجاه، إذ اعتبر في كتابه العقد الاجتماعي (1762) أن السيادة لا تعود للحاكم، وإنما للشعب الذي يمثل مصدر السلطة وصاحب الإرادة العامة. ووفقًا لهذا التصور، أصبحت السيادة غير قابلة للتنازل أو التصرف، لأنها تعبر عن الإرادة الجماعية للأمة، وهو ما أسهم لاحقًا في ترسيخ مبدأ السيادة الشعبية الذي أصبح أحد المبادئ الأساسية للدولة الديمقراطية الحديثة (مرار 2018، ص52). وبالرغم ذلك الا ان مفهوم السيادة ارتباطًا وثيقًا بتطور النظام الدولي، إذ لم يكتسب مضمونه القانوني والسياسي الحديث إلا مع إبرام صلح وستفاليا عام 1648، الذي

أنهى حرب الثلاثين عامًا، وأرسى الأسس التي قام عليها النظام الدولي الحديث. فقد كرست معاهدات وستفاليا مبدأ الدولة القومية المستقلة، وأقرت المساواة القانونية بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الحدود الإقليمية، لتصبح السيادة منذ ذلك الحين المبدأ المنظم للعلاقات الدولية. وقد شكل هذا التحول انتقالًا من نظام سياسي قائم على الولاءات الدينية والإمبراطورية إلى نظام يقوم على استقلال الدول ووحداتها السياسية، الأمر الذي جعل السيادة حجر الأساس في بناء النظام الدولي الحديث.)مرار 2018, 57-58(

الا ان التحول الجوهري الذي شهده مفهوم السيادة هو عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية، إذ كشفت التجارب التاريخية أن التصور التقليدي للسيادة بوصفها سلطة مطلقة وغير مقيدة للدولة قد أصبح غير قادر على تفسير طبيعة العلاقات الدولية الحديثة، ولا سيما بعد أن أظهرت الحروب الكبرى أن الاستخدام المطلق للقوة من قبل الدول قد يؤدي إلى تهديد الأمن والاستقرار الدوليين، لذلك، اتجه المجتمع الدولي إلى إعادة تنظيم مفهوم السيادة ضمن إطار قانوني ومؤسسي جديد يقوم على التوفيق بين استقلال الدولة من جهة، وضرورة احترام القواعد الدولية المشتركة من جهة أخرى، لاسيما بعد إنشاء عصبة الأمم عام 1919 ثم منظمة الأمم المتحدة عام 1945 ، وهذا ما يعد نقطة تحول مهمة في تطور مفهوم السيادة، إذ أصبح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين هدفًا جماعيًا يفرض قيودًا على حرية الدول في استخدام القوة أو التدخل في شؤون الدول الأخرى. وعلى الرغم من استمرار الاعتراف بمبدأ السيادة والمساواة القانونية بين الدول، فإن ممارستها لم تعد منفصلة عن الالتزامات الدولية، لاسيما بعد إقرار ميثاق الأمم المتحدة لمبادئ أساسية، منها المساواة في السيادة بين الدول، وعدم استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة (باخشب 2015).

اما مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد شهدت توسعًا في نطاق القواعد والمعايير الدولية التي نظمت سلوك الدول، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، والديمقراطية، والتنمية المستدامة. وأصبحت هذه القضايا جزءًا من أجندة المجتمع الدولي، الأمر الذي أدى إلى تراجع التفسير التقليدي لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفتح المجال أمام بروز ممارسات دولية استندت إلى اعتبارات إنسانية أو أمنية لتبرير التدخل في بعض الدول. وقد أثار ذلك جدلًا واسعًا حول حدود السيادة ومدى إمكانية تقييدها عندما تتعارض مع حماية السلم والأمن الدوليين أو مع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان)مرار 2018, ص301(كما ساهمت العولمة في إعادة صياغة مفهوم السيادة، إذ أدى الانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة، وتزايد نفوذ المؤسسات المالية الدولية، إلى تعميق الترابط بين الاقتصادات الوطنية. وأصبحت قرارات الدول الاقتصادية والنقدية والاستثمارية تتأثر بصورة متزايدة بالتطورات الخارجية، وبسياسات المؤسسات الدولية والأسواق العالمية، الأمر الذي حدّ من قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها الاقتصادية بصورة منفردة. وبذلك، انتقلت السيادة من مفهوم يقوم على الاستقلال الكامل إلى مفهوم يقوم على إدارة الاعتماد المتبادل وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والالتزامات الدولية. لذلك اتجهت الأدبيات الحديثة إلى النظر إليه بوصفه مفهومًا قانونيًا وسياسيًا أكثر مرونة، يجمع بين استقلال الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والتزامها بالقواعد التي تحكم المجتمع الدولي. وفقاً لذلك لم تعد السيادة تعني الانعزال عن البيئة الدولية، بل أصبحت تمثل قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها ضمن إطار من الحقوق والالتزامات المتبادلة.)باخشب 2015 ,ص333(

وبناءاً على ذلك يعرف (مالكوم شو)السيادة بأنها السلطة القانونية العليا التي تمارسها الدولة على إقليمها وسكانها، وما يقابلها من استقلال في علاقاتها الخارجية، مع خضوعها في الوقت نفسه للقواعد الأساسية للقانون الدولي التي تنظم

العلاقات بين الدول (Shaw 2021, pp347). ويعكس هذا التعريف التوازن بين استقلال الدولة وبين التزاماتها الدولية، بما ينسجم مع طبيعة النظام الدولي المعاصر. أما (إيان براونلي) فينظر إلى السيادة بوصفها المبدأ الذي يحدد المركز القانوني للدولة داخل المجتمع الدولي، ويمنحها شخصية قانونية مستقلة تقوم على المساواة مع غيرها من الدول، مع التأكيد على أن ممارسة هذه السيادة تتم في إطار الالتزام بقواعد القانون الدولي، ولا سيما مبدأ عدم التدخل واحترام سلامة الأقاليم . (Crawford 2019)

اما (ستيفن كراسنر) فيرى أن السيادة ليست مفهومًا جامدًا أو مطلقًا، وإنما هي مجموعة من الأبعاد القانونية والسياسية التي تختلف في مستوى تحققها من دولة إلى أخرى. ويؤكد أن الواقع الدولي يكشف عن وجود فجوة بين السيادة بوصفها مبدأ قانونيًا، وبين ممارستها الفعلية التي تتأثر بموازين القوى والمصالح الاستراتيجية والتدخلات الخارجية، وهو ما يفسر استمرار التمسك بمبدأ السيادة في الخطاب الدولي، رغم تعرضه لقيود متزايدة في التطبيق العملي (S. D. Krasner . (1999فيما يذهب (روبرت كيوهان) إلى القول أن تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول لم يؤدِّ إلى تراجع السيادة أو زوالها، وإنما غيّر من طبيعة ممارستها، بحيث أصبحت الدولة تمارس سيادتها من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية والانخراط في الاتفاقيات متعددة الأطراف، دون أن تفقد شخصيتها القانونية أو استقلالها السياسي(Keohane 2012) .تعكس هذه التعريفات مجتمعة تحولًا في فهم السيادة؛ إذ لم تعد تُختزل في فكرة السلطة المطلقة، بل أصبحت مفهومًا ديناميكيًا يجمع بين الاستقلال القانوني للدولة وقدرتها على إدارة علاقاتها الخارجية والتكيف مع التحولات التي يشهدها النظام الدولي. ويُعد هذا التطور النظري أساسًا لفهم التحولات التي طرأت على ممارسة السيادة في ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي، وهو ما سيتم تناوله في المحور التالي.

وعليه، فإن مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تُلغِ مبدأ السيادة، وإنما أعادت تعريفه بما يتلاءم مع التحولات التي شهدها النظام الدولي. فقد أصبحت السيادة أكثر ارتباطًا بقدرة الدولة على إدارة علاقاتها الدولية والتفاعل مع المؤسسات العالمية، مع الحفاظ على استقلال قرارها الوطني. كما مهدت هذه المرحلة لظهور تحديات جديدة أكثر تعقيدًا، برزت بصورة أوضح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، حين أصبحت الاعتبارات الأمنية ومكافحة الإرهاب من العوامل الرئيسة المؤثرة في ممارسة السيادة، وهو ما يمثل مرحلة جديدة في تطور هذا المفهوم. اذ مثّلت هذه الأحداث الحادي عشر نقطة تحول بارزة في تطور مفهوم السيادة، وأعادت ترتيب أولويات النظام الدولي، ونقلت الاهتمام من قضايا العولمة والتنمية إلى قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب)مرار 2018, 308(. إذ دفعت الهجمات الإرهابية الولايات المتحدة وحلفاءها إلى تبني استراتيجيات أمنية جديدة استندت إلى مبدأ الحرب الاستباقية، واعتبرت أن حماية الأمن القومي قد تقتضي اتخاذ إجراءات تتجاوز الحدود التقليدية لمبدأ السيادة وعدم التدخل. ونتيجة لذلك، شهدت العلاقات الدولية تصاعدًا في الجدل بشأن حدود سيادة الدولة ومدى إمكانية تقييدها في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، ورغم أن هذه التحولات لم تؤدِّ إلى إلغاء مبدأ السيادة، فإنها أبرزت أن ممارسته أصبحت تتأثر بصورة متزايدة بالاعتبارات الأمنية والاستراتيجية. وقد مهدت هذه المرحلة لظهور مرحلة جديدة اتسمت بعودة التنافس بين القوى الكبرى، إذ لم يعد التحدي الرئيس يتمثل في مكافحة الإرهاب وحدها، وإنما في الصراع على النفوذ والمناطق الاستراتيجية والموارد الحيوية، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل مفهوم السيادة في ظل التنافس الجيوسياسي الدولي (سمير 2017).

ثانيا: إثر التنافس الجيوسياسي الدولي في تحولات مفهوم السيادة .

لم يعد التنافس الجيوسياسي الدولي المعاصر يقتصر على إعادة تشكيل موازين القوى أو توسيع نطاق النفوذ بين القوى الكبرى، بل امتد أثره إلى إعادة صياغة مفهوم السيادة ذاته وآليات ممارسته. فمع احتدام المنافسة على الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية، وما تحتويه من موارد طبيعية ومواقع جغرافية حيوية وممرات بحرية، أصبحت السيادة أكثر تأثرًا بالاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية التي تفرضها البيئة الدولية. لذلك، لم يعد مفهوم السيادة يعبر عن سلطة مطلقة تمارسها الدولة بصورة منفردة داخل حدودها، وإنما غدا مفهومًا أكثر ديناميكية، تتداخل في ممارسته اعتبارات القانون الدولي مع حسابات القوة والنفوذ والتوازنات الجيوسياسية. ومن هذا المنطلق، أسهم التنافس الجيوسياسي في إحداث جملة من التحولات التي مست مضمون السيادة وآليات ممارستها، ولا سيما في الأقاليم التي أصبحت تمثل محورًا للتنافس بين القوى الكبرى. أبرز هذه التحولات هي:

1-**الانتقال من السيادة المطلقة إلى السيادة المرنة:** لقد ارتبط مفهوم السيادة في الفكر السياسي التقليدي بفكرة السلطة المطلقة التي تمارسها الدولة داخل حدودها الإقليمية، بحيث تمتلك الاختصاص الحصري في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون خضوعها لأي سلطة أعلى أو تدخل خارجي. وقد شكل هذا التصور أحد المرتكزات الأساسية للنظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا، إذ ارتبطت السيادة باستقلال الدولة، وحرمة إقليمها، والمساواة القانونية بينها وبين غيرها من الدول. إلا أن التحولات المتسارعة التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة، ولا سيما تصاعد التنافس الجيوسياسي، أدت إلى إعادة النظر في هذا الفهم التقليدي للسيادة، دون أن تمس جوهرها بوصفها أحد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية (خديجة 2018).

وقد أسهم التنافس الجيوسياسي في تسريع هذا التحول، إذ أصبحت الدول، ولا

سيما تلك التي تمتلك مواقع استراتيجية أو موارد حيوية، تواجه ضغوطًا متزايدة من القوى الكبرى الساعية إلى توسيع نفوذها وتحقيق مصالحها. ولم يعد التحدي الرئيس يتمثل في الدفاع عن الحدود أو حماية الإقليم فحسب، بل أصبح يرتبط أيضًا بقدرة الدولة على إدارة علاقاتها الدولية، والمحافظة على استقلال قرارها في ظل تشابك المصالح الإقليمية والدولية. ومن ثم، غدت مرونة السيادة لا تعني التخلي عن الاستقلال، وإنما تعني قدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات الدولية، وإدارة الضغوط الخارجية بما يحفظ مصالحها الوطنية ويحد من تأثيرها في قراراتها السيادية (Bull، The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics 2012، 5-22).

وعليه، فإن الانتقال من السيادة المطلقة إلى السيادة المرنة لا يعكس تراجعًا في قيمة السيادة أو انتقاصًا من مركزها القانوني، وإنما يمثل تطورًا في أساليب ممارستها فرضته طبيعة النظام الدولي المعاصر. فالدولة ما زالت تحتفظ بحقها القانوني في السيادة على إقليمها، إلا أن ممارسة هذا الحق أصبحت أكثر ارتباطًا بحسابات التوازنات الدولية، وقدرتها على تحقيق التوازن بين مقتضيات الاستقلال الوطني ومتطلبات التفاعل مع البيئة الدولية. ويشكل هذا التحول أحد أهم المداخل النظرية لفهم القضايا الجيوسياسية المعاصرة، ولا سيما في الأقاليم التي أصبحت محل تنافس بين القوى الكبرى، حيث لم يعد التحدي يتعلق بإثبات السيادة القانونية، وإنما بكيفية ممارستها في ظل بيئة دولية تتسم بتزايد التعقيد والتنافس (Lawson، 2015، pp. 285-309).

2- **الانتقال من السيادة القانونية إلى التركيز على ممارسة السيادة:** شكّل الاعتراف القانوني بسيادة الدولة، منذ نشأة النظام الدولي الحديث، الأساس الذي استندت إليه العلاقات الدولية في تنظيم حقوق الدول وواجباتها، إذ منح الدولة الشخصية القانونية الدولية، وأقر بحقها في ممارسة سلطاتها على إقليمها وسكانها

دون تدخل خارجي. إلا أن التحولات التي شهدها النظام الدولي، ولا سيما تصاعد التنافس الجيوسياسي، أظهرت أن امتلاك الدولة لسيادة قانونية معترف بها دوليًا لا يعني بالضرورة تمتعها بحرية كاملة في ممارسة تلك السيادة. فقد أصبح هناك تمييز واضح بين وجود السيادة من الناحية القانونية وبين القدرة الفعلية على ممارستها في ظل بيئة دولية تتسم بتشابك المصالح وتداخل موازين القوى (John Baylis 2023, pp. 286–294.).

اذ أن ممارسة السيادة لم تعد تقتصر على إدارة الشؤون الداخلية أو حماية الحدود الإقليمية، وإنما أصبحت ترتبط أيضًا بقدرة الدولة على الحفاظ على استقلال قرارها السياسي والاقتصادي والأمني في مواجهة الضغوط الخارجية. فالدول قد تمتلك جميع المقومات القانونية للسيادة، لكنها تجد نفسها مضطرة إلى مراعاة اعتبارات تفرضها التحالفات الدولية، أو الالتزامات الاقتصادية، أو المنافسة بين القوى الكبرى، الأمر الذي يجعل ممارسة السيادة أكثر تعقيدًا من مجرد الاعتراف القانوني بها. ومن ثم، أصبح معيار فاعلية السيادة يقاس بقدرة الدولة على إدارة هذه الضغوط والتوفيق بين متطلبات البيئة الدولية ومصالحها الوطنية، وبالتالي لم تعد ممارسة السيادة عملية منفصلة عن البيئة الخارجية، بل أصبحت تتأثر بصورة مستمرة بتوازنات القوة والمصالح المتنافسة، خصوصًا في الدول والأقاليم التي تتمتع بأهمية جيوسياسية أو اقتصادية خاصة (S. D. Krasner, Sovereignty: Organized Hypocrisy 1999) .

وقد انعكس هذا الواقع على طبيعة السيادة في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ أصبح الاهتمام ينصب بصورة متزايدة على كيفية ممارسة السيادة أكثر من التركيز على وجودها القانوني. فالدولة التي تستطيع حماية استقلال قرارها، وإدارة مواردها، والمحافظة على حرية خياراتها السياسية، تعد أكثر قدرة على ممارسة سيادتها من دولة تتمتع بالاعتراف القانوني ذاته، لكنها تخضع لضغوط خارجية تحد من قدرتها

على اتخاذ القرار بحرية. ومن هنا، لم يعد مفهوم السيادة يقاس فقط بالاختصاص القانوني، بل بمدى قدرة الدولة على تحويل هذا الاختصاص إلى ممارسة فعلية تعكس استقلال إرادتها(Jr 2012) .

فالسيادة القانونية بقيت تمثل الأساس الذي تستند إليه الدولة في المجتمع الدولي، إلا أن ممارستها أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بقدرة الدولة على إدارة الضغوط الخارجية، والمحافظة على استقلال قرارها، والتعامل مع التوازنات الدولية المتغيرة. ويعد هذا التحول من أهم المداخل لفهم القضايا الجيوسياسية المعاصرة، ولا سيما في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث يصبح التحدي الحقيقي مرتبطًا بكيفية ممارسة السيادة أكثر من ارتباطه بإثباتها قانونيًا (مرار 2018).

3-تزايد تأثير الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية في ممارسة السيادة: لم تعد الاعتبارات القانونية وحدها هي المحدد الرئيس لسلوك الدول، وإنما أصبحت الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية تحتل موقعًا متقدمًا في توجيه القرارات السيادية. فقد فرضت البيئة الدولية المعاصرة، بما تتسم به من تعدد مصادر التهديد واحتدام المنافسة بين القوى الكبرى، واقعًا جديدًا أصبحت فيه حماية الأمن القومي والحفاظ على المصالح الاستراتيجية عاملين مؤثرين في نطاق ممارسة الدولة لسيادتها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. ونتيجة لذلك، لم تعد السيادة تُمارس بمعزل عن البيئة الأمنية المحيطة، بل أصبحت ترتبط بصورة وثيقة بقدرة الدولة على مواجهة التحديات الاستراتيجية والتكيف مع التحولات المتسارعة في النظام الدولي (خديجة 2018، ص408).

وقد أسهمت عودة المنافسة بين القوى الكبرى في إعادة الاعتبار للموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والممرات البحرية بوصفها عناصر حاسمة في تحقيق الأمن القومي. وأصبحت الدول تنظر إلى العديد من الأقاليم ذات الأهمية الجيوسياسية باعتبارها جزءًا من أمنها الاستراتيجي (كما في غرينلاند)، الأمر الذي انعكس على

سياساتها الخارجية والدفاعية. كما أدى ذلك إلى تزايد الاهتمام ببناء التحالفات العسكرية، وتعزيز الوجود العسكري في المناطق الحيوية، وتطوير القدرات الدفاعية، بما يجعل ممارسة السيادة مرتبطة بدرجة كبيرة بالمتطلبات الأمنية أكثر من ارتباطها بالاعتبارات القانونية المجردة(Buzan n.d.) .

وبناءاً على ذلك أصبحت القرارات السيادية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، أو تطوير البنية التحتية، أو إبرام الاتفاقيات الاقتصادية، تخضع لتقديرات أمنية واستراتيجية متزايدة. فالدول لم تعد تقيم المشروعات الاقتصادية أو الاستثمارات الأجنبية وفق جدواها الاقتصادية فحسب، وإنما تنظر كذلك إلى آثارها المحتملة على أمنها الوطني، ومدى تأثيرها في استقلال قرارها السياسي، أو في موازين القوى الإقليمية والدولية. ومن ثم، أصبح البعد الأمني حاضرًا في معظم مجالات ممارسة السيادة، بما يعكس اتساع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا اقتصادية وتكنولوجية وسيبرانية، إلى جانب أبعاده العسكرية التقليدية(Kaplan 2012) .

وعليه، فإن تزايد تأثير الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية لم يؤدِّ إلى الانتقاص من مبدأ السيادة، وإنما أسهم في إعادة تشكيل آليات ممارستها بما ينسجم مع طبيعة النظام الدولي المعاصر. وأصبحت فاعلية السيادة تقاس بقدرة الدولة على حماية مصالحها الاستراتيجية، وإدارة بيئتها الأمنية، والتعامل مع التحديات الناشئة عن التنافس بين القوى الكبرى، وهو ما يفسر تزايد أهمية الأقاليم ذات القيمة الجيوسياسية في العلاقات الدولية, (Bull, he Anarchical Society: A Study of Order in World Politics 2012).

4- **تصاعد دور القوى الكبرى في إعادة تشكيل ممارسة السيادة:** لقد أدى احتدام التنافس بين القوى الكبرى إلى إحداث تحول في طبيعة التأثير الذي تمارسه الدول في النظام الدولي، فلم يعد النفوذ يعتمد بصورة رئيسة على استخدام القوة العسكرية أو فرض السيطرة المباشرة على الأقاليم، وإنما اتجه نحو توظيف أدوات أكثر تنوعًا

ومرونة للتأثير في القرارات السيادية للدول. ونتيجة لذلك، أصبحت ممارسة السيادة تتأثر بمجموعة واسعة من الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، التي تمارسها القوى الكبرى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، دون أن يترتب على ذلك بالضرورة المساس بالوضع القانوني للدولة أو تغيير حدودها الإقليمية. (S. Krasner، 1999 Sovereignty: Organized Hypocrisy) إذ أصبحت القوى الكبرى تسعى إلى ضمان حضورها السياسي و الاقتصادي والعسكري ، بما يكفل حماية مصالحها الاستراتيجية، مع الإبقاء على الأوضاع القانونية القائمة. وبهذا المعنى، أصبح التأثير في ممارسة السيادة يتحقق من خلال توجيه البيئة الاستراتيجية المحيطة بالدولة، وليس من خلال تغيير مركزها القانوني.

وبالتالي فإن تصاعد دور القوى الكبرى لم يؤدِّ إلى إعادة تعريف السيادة من الناحية القانونية، بقدر ما أسهم في إعادة تشكيل أنماط ممارستها، إذ أصبحت السيادة في النظام الدولي المعاصر تقاس بمدى قدرة الدولة على إدارة الضغوط الخارجية، والحفاظ على استقلال قرارها السياسي والاقتصادي والأمني، في ظل بيئة دولية تتزايد فيها المنافسة على المواقع الاستراتيجية والموارد الحيوية. ويُعد هذا التحول أحد أهم الأطر الذي يمكن من خلاله تفسير اثر التنافس الدولي على الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية، ومنها غرينلاند.

المحور الثاني : غرينلاند: بين الوضع القانوني والأهمية الجيوسياسية.

تُعد غرينلاند من أبرز الأقاليم التي اكتسبت أهمية متزايدة في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، إذ تجمع بين خصوصية قانونية تتمثل في خضوعها لسيادة مملكة الدنمارك مع تمتعها بنظام حكم ذاتي واسع، وبين مقومات جيوسياسية جعلتها إحدى أكثر الأقاليم أهمية في التنافس الدولي المعاصر. وهو ما أدى هذا التداخل بين البعدين القانوني والجيوسياسي، الامر الذي استدعى الى

دراسة الوضع القانوني للجزيرة والاهمية الجيوسياسية في هذا لفهم أعمق لسلوك القوى الكبرى وأهدافها في هذه المنطقة الحيوية .

أولا: الوضع القانوني لغرينلاند في إطار السيادة الدنماركية وعلاقته بالحكم الذاتي وتقرير المصير.

لا يمكن فهم الوضع القانوني لغرينلاند بمعزل عن التطور التاريخي لعلاقتها مع الدنمارك. فقد كانت غرينلاند مستعمرة دنماركية حتى عام 1953، عندما أُدمجت رسميًا في المملكة الدنماركية بموجب تعديل دستوري أنهى وضعها الاستعماري ومنح سكانها صفة المواطنين الدنماركيين. وقد جاء هذا التحول في سياق التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وتصاعد المطالب بإنهاء الاستعمار (GREENLAND 2022–). ومع ذلك، لم يؤدِّ الاندماج الدستوري إلى إنهاء المطالب السياسية لسكان غرينلاند والبالغ عددهم أكثر من (55,762) ألف نسمة والتي تشكل قومية (الانويت) والذين يُعرفون أنفسهم بالكالاليت سكان غريب غرينلاند القومية الرئيسية في غرينلاند، او الإينوجيت من مقاطعة ثولي، او الإيت سكان شرق غرينلاند حسب مناطقهم، ونسبتهم (89,4) من سكان الجزيرة، وبقية السكان من الدانماركيين أو القوميات الأخرى إذ يشكلون نسبة (10,6) من سكان الجزيرة، لذا فمع تزايد الوعي بالهوية الوطنية والثقافية لشعب الإنويت، برزت مطالب بمنح الإقليم صلاحيات أوسع تمكنه من إدارة شؤونه الداخلية. وقد تُوج ذلك بإقرار نظام الحكم الذاتي عام 1979، الذي شكل نقطة تحول مهمة في العلاقة بين غرينلاند والدنمارك، إذ انتقلت العديد من الاختصاصات الإدارية والتشريعية إلى المؤسسات المحلية (Gabija Leclerc, Greenland: Caught in the Arctic geopolitical contest 2025).

شهد هذا المسار تطورًا جديدًا مع إقرار قانون الحكم الذاتي لعام 2009، الذي يعد الوثيقة القانونية الأكثر أهمية في تحديد الوضع المعاصر لغرينلاند. فقد منح القانون سلطات إضافية للإقليم، وأقر بأن اللغة الغرينلاندية هي اللغة الرسمية، كما وسع نطاق الصلاحيات المحلية في مجالات متعددة. والأهم من ذلك أنه اعترف بالشعب الغرينلاندي كشعب متميز وفقًا للقانون الدولي، وهو اعتراف يحمل أبعادًا قانونية وسياسية مهمة فيما يتعلق بحق تقرير المصير ، ويستند قانون الحكم الذاتي إلى الورقة البيضاء رقم 1497 التي أعدتها لجنة الحكم الذاتي الغرينلاندية–الدنماركية في عام 2008. والتي تم اعتراف بموجبها بأن شعب جرينلاند هو شعب له حق تقرير المصير بموجب القانون الدولي (Hofverberg 2019). وبناء عليه، يستند القانون إلى اتفاق بين حكومة غرينلاند والحكومة الدنماركية كشريكين متساوين. وبناءاً على ذلك صدرت إرشادات حول كيفية تعامل الوزارات مع القضايا المتعلقة بغرينلاند. تصف الإرشادات ترتيب الحكم الذاتي وعددا من الأمور المهمة للوزارات والوكالات التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بغرينلاند .وبموجب هذه الارشادات تتكون سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند من جمعية منتخبة ديمقراطيا – برلمان غرينلاند، فضلاً عن إدارة يقودها (حكومة غرينلاند). لا يحتوي قانون الحكم الذاتي على قواعد وأنظمة محددة تتعلق بتكوين هذه الهيئات، لكنه ترك للسلطات المحلية المستقلة وضع أحكام في هذا الشأن. والهدف الرئيسي من ذلك كان لتسهيل أن تقرر سلطة الحكم الذاتي القرارات بدل من السلطات الدنماركية في المجالات التي يكون ذلك فيها ممكنا دستوريا ويستند إلى مبدأ التوافق بين الحقوق والواجبات.فوفقا لقانون الحكم الذاتي لغرينلاند، تولت غرينلاند بالفعل المسؤولية التشريعية والإدارية في عدد كبير من المجالات التي تؤثر على الحياة اليومية لمواطني غرينلاند، بما في ذلك الشؤون المالية العامة (The Prime Minister's Office 2020).كما تتولى السلطات الحاكمة الذاتية عددا من

مجالات المسؤولية ، مثل إدارة العدالة، بما في ذلك إنشاء محاكم القانون؛ وخدمة السجون والمراقبة؛ الشرطة؛ المجال المتعلق بقانون الشركات، والمحاسبة، والتدقيق؛ أنشطة الموارد المعدنية؛ الطيران؛ قانون الأهلية القانونية، قانون الأسرة وقانون الوراثة؛ الأجانب وضوابط الحدود؛ بيئة العمل؛ وكذلك التنظيم والإشراف المالي، فيما تتولى الحكومة الدنماركية ، الاختصاصات التي تتعلق بوحدة المملكة والأحكام الخاصة في الدستور الدنماركي، لا يجوز نقل المسؤولية عن المجالات التالية: الدستور؛ الجنسية؛ المحكمة العليا؛ السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية ، فضلاً عن سعر الصرف والسياسة النقدية، الى سلطات الحكم الذاتي في غرينلاند (Gabija Leclerc، Greenland: Caught in the Arctic geopolitical contest 2025). ووفقاً لما تقدم ابراز طبيعية الصلاحيات في المجالات التالية:

1- استثمار الموارد المعدنية : لقد شهدت العلاقة بين الدنمارك وجرينلاند تحولًا مهمًا فيما يتعلق بإدارة واستغلال الموارد المعدنية، خاصة بعد إقرار قانون الحكم الذاتي في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وبموجب هذا القانون، انتقلت مسؤولية إدارة واستثمار الموارد المعدنية الموجودة في باطن أرض غرينلاند إلى سلطات الحكم الذاتي، بعد أن كانت تخضع لإشراف الحكومة الدنماركية.ونظرًا لما يمكن أن تدرّه هذه الموارد من عوائد اقتصادية كبيرة، فقد نص القانون على وضع آلية لتنظيم الدعم المالي الذي تقدمه الدنمارك لجرينلاند. إذ يبلغ الدعم السنوي الأساسي نحو 3.4 مليار كرونة دنماركية (وفقًا لمستويات الأسعار والأجور لعام 2009). وإذا تجاوزت الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد المعدنية 75 مليون كرونة دنماركية سنويًا، يُخفض الدعم الدنماركي بنسبة تعادل 50% من قيمة الإيرادات التي تتجاوز هذا الحد. وعندما يصل مقدار التخفيض إلى قيمة الدعم السنوي بالكامل، يتوقف تقديم أي دعم مالي إضافي من الحكومة الدنماركية لسلطات الحكم الذاتي (The Prime Minister's Office 2020).

2- السياسة الخارجية: تُعد السياسة الخارجية من أكثر المجالات حساسية في أنظمة الحكم الذاتي، نظرًا لارتباطها المباشر بسيادة الدولة ووحدتها في المحافل الدولية. ورغم احتفاظ الدولة المركزية بالاختصاص الرئيس في إدارة العلاقات الخارجية وإبرام الاتفاقيات الدولية، فإن تطور أنظمة الحكم الذاتي أدى إلى منح الأقاليم صلاحيات متزايدة للمشاركة في إدارة الشؤون الخارجية ذات الصلة بمصالحها واختصاصاتها الداخلية، وعليه يمثل نموذج الحكم الذاتي في غرينلاند أحد أبرز النماذج التي سعت إلى تحقيق التوازن بين الحفاظ على وحدة السياسة الخارجية للدنمارك، وبين تمكين سلطات غرينلاند من الاضطلاع بدور فاعل في القضايا الدولية التي تمس مصالحها. فبموجب الدستور الدنماركي، تبقى الحكومة الدنماركية صاحبة الاختصاص الأصيل في إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما تتحمل المسؤولية الأساسية عن إدارة السياسة الخارجية للدولة. غير أن قانون الحكم الذاتي منح سلطات غرينلاند صلاحيات واسعة للمشاركة في إدارة القضايا الخارجية المرتبطة مباشرة باختصاصاتها، وذلك في إطار من التنسيق والتعاون مع الحكومة الدنماركية، ويستند هذا التعاون إلى مبدأ الشراكة والاحترام المتبادل بين كوبنهاغن وحكومة جرينلاند، ولا سيما في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن والدفاع (Fella 2026، 4). وتجسيدًا لهذا النهج، أنشأ الطرفان في تشرين الأول 2021 ، آلية للتشاور السياسي، بهدف تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المعلومات السرية. كما تستند مشاركة سلطات الحكم الذاتي في الشؤون الخارجية إلى الأحكام الواردة في المادة (19) من الدستور الدنماركي، فضلًا عن قانون الحكم الذاتي، الذي نظم ممارسة جرينلاند لاختصاصاتها الخارجية، مستندًا إلى ترتيبات التفويض لعام 2005[*]،

[*]ترتيب التفويض: وينص نظام التفويض على أنه يجوز لـغرينلاند، نيابةً عن مملكة الدنمارك، التفاوض وإبرام الاتفاقيات مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات الإدارية التي تخص غرينلاند بصورة حصرية، شريطة أن تكون هذه الاتفاقيات مرتبطة بالكامل بالاختصاصات التي تتحمل غرينلاند مسؤوليتها. ولا يشمل هذا التفويض الاتفاقيات التي تمس قضايا السياسة الخارجية أو الدفاع أو الأمن، أو تلك التي تندرج ضمن

وإعلان إيتيلق لعام 2003(**)، الذي وضع الأساس القانوني والسياسي للتعاون بين الحكومة الدنماركية وحكومة جرينلاند في مجال السياسة الخارجية، قبل أن تُدمج مبادئه لاحقًا ضمن قانون الحكم الذاتي (The Prime Minister's Office 2020).

اما بالنسبة للاتفاقيات التي لا تندرج ضمن نطاق ترتيبات التفويض، والتي تتولى الحكومة الدنماركية إبرامها، فإن قانون الحكم الذاتي يضع قواعد تنظم مشاركة سلطات الحكم الذاتي في هذا الشأن. ووفقًا لذلك، تلتزم الحكومة الدنماركية بإخطار حكومة غرينلاند مسبقًا قبل الشروع في المفاوضات المتعلقة بأي اتفاقية دولية ذات أهمية خاصة لغرينلاند. كما يجب عرض هذه الاتفاقيات على حكومة غرينلاند قبل إبرامها أو قبل الانضمام إليها، لإبداء ملاحظاتها. وفي الحالات التي ترى فيها الحكومة الدنماركية ضرورة إبرام الاتفاقية دون الحصول على موافقة حكومة غرينلاند، يتعين عليها اتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من أي آثار قد تترتب

أحكام القانون الدولي المطبقة على الدنمارك، أو الاتفاقيات التي تُبرم في إطار المنظمات الدولية التي تكون مملكة الدنمارك عضوًا فيها.

كما يجيز نظام التفويض لحكومة غرينلاند، في الحالات التي تتطلب تعاونًا مشتركًا، المشاركة في التفاوض وإبرام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بشرط استيفاء المتطلبات القانونية المنصوص عليها في تشريعات كل من غرينلاند والدنمارك.

وعندما تسمح قواعد المنظمات الدولية بانضمام كيانات غير الدول، مثل الأقاليم أو الأعضاء المنتسبين، يجوز للحكومة الدنماركية، بناءً على طلب حكومة غرينلاند، أن تدعم أو تتقدم بطلبات عضوية تتوافق مع الوضع الدستوري لغرينلاند.

وقد أصدرت وزارة الخارجية الدنماركية إرشادات تنظم آليات التعاون بين الحكومة الدنماركية وحكومة غرينلاند بشأن تطبيق نظام التفويض، كما وزعت مذكرة توضيحية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تناولت أحكام قانون التفويض لعام 2005 وغيرها من الجوانب ذات الصلة (The Prime Minister's Office 2020).

(**)إعلان إيتيلق (Itilleq Declaration) هو اتفاقية مشتركة وُقعت في حزيران 2003 في قرية إيتيلق (جنوب سيسيميوت) بين الحكومة الدنماركية وحكومة الحكم الذاتي في غرينلاند . وضع الإعلان المبادئ الأساسية لمشاركة غرينلاند في الشؤون الخارجية . ومنح الإعلان غرينلاند حق التدخل والمشاركة المباشرة في سياسات الأمن والشؤون الخارجية التي تؤثر بشكل كبير على مصالحها ، كذلك رسخ مبدأ التعامل كـ "شريك متساوٍ" مع مملكة الدنمارك في المحافل الدولية ،وجاء الإعلان كنتيجة لأعمال اللجنة الدنماركية-الجرينلاندية المشتركة، التي ظهرت حاجة ملحة لضمان حصول غرينلاند على صوت مسموع في المفاوضات الدولية . كان الدافع المباشر هو المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن تحديث قاعدة "ثول" الجوية (Pituffik Space Base حالياً) في شمال غرينلاند. وقد شكل هذا الإعلان حجر الأساس ومقدمة تمهيدية لاتفاقية إيكاليكو الثلاثية (بين الولايات المتحدة ، الدنمارك ، وغرينلاند) في عام 2004 .تم دمج مبادئ الإعلان لاحقاً في قانون الحكم الذاتي لعام 2009 ، مما مهد الطريق أمام تعزيز الاستقلالية الدولية للجزيرة (The Prime Minister's Office 2020).

على غرينلاند، باستثناء بعض المجالات ذات الطبيعة الخاصة، مثل اتفاقيات حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب، فإن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تنطبق حصريًا على الدنمارك لا يمتد تلقائيًا إلى غرينلاند، إذ تمتلك سلطات الحكم الذاتي صلاحية تقرير ما إذا كانت ترغب في تطبيق تلك الاتفاقيات داخل الإقليم (Szymański 2025, 304–305).

وعندما تكون الاتفاقيات الدولية محل تفاوض أو إبرام تلتزم الحكومة الدنماركية بإشراك حكومة غرينلاند في المفاوضات إلى أقصى حد ممكن، بما يضمن مراعاة مصالحها وتمثيل وجهة نظرها، فيما تتحمل سلطات الحكم الذاتي المسؤولية عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية، متى كانت هذه الالتزامات تدخل ضمن الاختصاصات المنقولة إليها، وذلك وفقًا للقانون الدولي والقواعد الدولية الأخرى الملزمة لمملكة الدنمارك والتي يسري تطبيقها على غرينلاند. كما يجيز قانون الحكم الذاتي تعيين ممثلين عن حكومة غرينلاند للعمل في البعثات الدبلوماسية الدنماركية في الخارج، بهدف رعاية مصالح غرينلاند في المجالات التي تقع ضمن اختصاصاتها الكاملة، وتعزيز حضورها في المحافل الدولية ذات الصلة (The Prime Minister's Office 2020).

3 –التعاون في مجال الأنظمة واللوائح الإدارية: ينظم قانون الحكم الذاتي في غرينلاند آليات التعاون بين سلطات الحكم الذاتي والحكومة الدنماركية فيما يتعلق بإعداد التشريعات والأنظمة الإدارية التي قد يكون لها أثر مباشر على الإقليم. ويُلزم القانون الحكومة الدنماركية بإحالة مشروعات القوانين التي يمكن أن تؤثر في اختصاصات غرينلاند إلى سلطات الحكم الذاتي قبل عرضها على البرلمان الدنماركي، وذلك لإتاحة الفرصة لإبداء الملاحظات والآراء بشأنها. وينطبق الإجراء ذاته على مشروعات القوانين التي تتناول مسائل ذات أهمية خاصة لغرينلاند، وكذلك على الأوامر واللوائح الإدارية ذات الصلة(Stanković1 2025) .

وبذلك أقر قانون الحكم الذاتي في غرينلاند إطارًا قانونيًا واضحًا ينظم إمكانية انتقال الإقليم إلى وضع الدولة المستقلة، إذ نص على أن اتخاذ قرار الاستقلال يعود في المقام الأول إلى إرادة شعب غرينلاند. فإذا عبّر السكان، عبر الوسائل الديمقراطية، عن رغبتهم في الاستقلال، يمكن ان يكون هناك نوع من مفاوضات رسمية بين حكومة الدنمارك وسلطات الحكم الذاتي لوضع الأسس القانونية والدستورية التي تنظم عملية الانفصال، الا ان هذا الاستقلال لا يصبح نافذًا إلا بعد التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، واعتماده باستفتاء شعبي في غرينلاند، واستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة في الدنمارك.

لذلك يجسد وضع غرينلاند وفقاً لمنظور القانون الدولي حالة للتمييز بين تقرير المصير الداخلي، الذي يتمثل في تمتع الإقليم بسلطات واسعة لإدارة شؤونه الداخلية، وتقرير المصير الخارجي، الذي يفضي إلى إنشاء دولة مستقلة تمارس سيادتها الكاملة. ورغم أن قانون الحكم الذاتي أتاح الطريق القانوني نحو الاستقلال، فإن الانتقال إلى هذا الوضع يظل رهينًا بتوافر مقومات الدولة القادرة على الوفاء بالتزاماتها السياسية والاقتصادية والدولية(DeLaet 2025) .

كما ان موقع غرينلاند الذي يقع في قلب المنطقة القطبية الشمالية التي تشهد تنافسًا متزايدًا بين القوى الدولية بعدًا إضافيًا على مسألة الاستقلال ، ففي ظل تنامي الاهتمام بالطرق البحرية الجديدة والموارد الطبيعية التي أتاحتها التغيرات المناخية، فإن مستقبل غرينلاند لا يتحدد فقط في ضوء علاقتها الدستورية مع الدنمارك، وإنما يتأثر أيضًا بالمكانة الجيوسياسية التي بات يحتلها الإقليم في النظام الدولي المعاصر، وبذلك يتضح أن التطور الدستوري الذي شهدته غرينلاند لم يقتصر على توسيع نطاق الحكم الذاتي وإقرار حقها في السعي نحو الاستقلال، بل أسهم كذلك في تعزيز أهميتها على المستويين الإقليمي والدولي. ومن هنا، فإن فهم الأبعاد القانونية لمسار الحكم الذاتي والاستقلال يقتضي الانتقال إلى دراسة الاهمية

الجيوسياسية والاقتصادية التي جعلت غرينلاند محط اهتمام متزايد من القوى الكبرى، وهو ما تناوله الفقرة الثانية من هذا المحور.

ثانيا: الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لغرينلاند في النظام الدولي المعاصر.

تُعد غرينلاند من أكثر الأقاليم أهمية في البيئة الجيوسياسية المعاصرة، إذ اكتسبت موقعًا محوريًا في التفاعلات الدولية المرتبطة بمنطقة القطب الشمالي. وتنبع هذه الأهمية من مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والعسكرية التي جعلت الجزيرة محل اهتمام متزايد من قبل القوى الكبرى، لاسيما في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي والتغيرات المناخية المتسارعة. وامثل أولى عناصر الأهمية الجيوسياسية لكونها أكبر جزيرة في العالم إذ تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من (2,130,800 كلم مربع، منها (1,755,637 كلم مربع) مغطاة بالجليد أي أن نسبة (82) من أراضيها مغطاة بالجليد، ومساحة ما يقرب (410,449 كلم مربع خالية من الجليد، ويبلغ متوسط ارتفاعها عن سطح البحر (1,792م) وتجمع غرينلاند بين عظمة الحجم وروعة الموقع الجغرافي الاستثنائي، فالجزيرة تقع بين قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية، كما يحدها المحيطات الثلاثة الكبرى (الأطلسي، المتجمد الشمالي، والهادئ) (عبر الممرات القطبية) وهو ما جعلها تشكل حلقة وصل استراتيجية. كما منحها هذا الموقع دورًا مهمًا في معادلات الأمن والدفاع ، إذ تمثل نقطة مراقبة متقدمة للتحركات الجوية والبحرية في المنطقة القطبية ، اذ تتمتع غرينلاند بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة (Stanković1 2025, 297)، إذ تعد جزءاً أساسياً من السياسات العالمية، ويقع موقعها في قلب المنطقة القطبية، مما يجعلها لاعباً رئيسياً في التنافس على النفوذ في القطب الشمالي، ومع احتمالية ذوبان الجليد يمكن أن تتيح طرق الشحن الجديدة عبر القطب الشمالي تقليل الوقت والتكاليف بين آسيا وأوروبا، وبالتالي تزداد أهمية غرينلاند كمحطة استراتيجية تساهم في السيطرة على الملاحة العالمية، كما تُعد جزءًا من المجال الجيوستراتيجي

الذي يربط القارة الأمريكية بالمسرح الأوروبي، الأمر الذي يضعها في قلب التنافس بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، تبرز القاعدة العسكرية الأمريكية دور الجزيرة كمنصة للمراقبة والاستجابة السريعة، مما يجعلها نقطة استراتيجية لمتابعة الأنشطة العسكرية والجيوسياسية، لاسيما في ظل قربها من روسيا والأنشطة المتزايدة في المحيط المتجمد الشمالي، وهذا يعزز من القيمة الجيوسياسية للجزيرة في سياق الأمن الدولي (الجباري 2025).

اما من الناحية الاقتصادية فالرغم من ان غرينلاند واحدة من أكثر الاقتصادات اعتماداً على الدعم المالي الخارجي في العالم، لاسيما انها تعتمد بشكل كبير على الدعم السنوي الذي تتلقاه من الدنمارك، المعروف باسم البدل السنوي والذي يغطي جزءاً كبيراً من نفقات الحكومة المحلية ، الا غرينلاند تمتاز بوفرة المعادن والخامات مما يجعلها واحدة من أغنى المناطق في العالم من حيث الموارد المعدنية، فيما يتعلق بالنفط تمتلك الجزيرة احتياطياً يتجاوز (17) مليار برميل، فضلاً عن أكثر من 148.21 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي (الجباري 2025، ص26)، إذ تتميز جزيرة غرينلاند بامتلاكها احتياطات فريدة من الموارد المعدنية على مستوى العالم، فضلاً عن المجوهرات والذهب والأحجار شبه الكريمة مثل الياقوت ومناجم الكبريتيد، وتبلغ كمية هذه الموارد المعدنية النادرة في أرض جزيرة غرينلاند مئات الأطنان وفي بعض الحالات آلاف الأطنان في مناطق مختلفة من هذه الجزيرة الواسعة و التي لا يزال الجزء الأكبر منها غير مستغل، إذ تشير الدراسات إلى أن رواسب الهيدروكربون في الجزيرة تمثل حوالي ربع الاحتياطي العالمي (Stanković1 2025, 307). كما تحتوي على خامات اليورانيوم والحديد والرصاص والزنك والمعادن الأرضية النادرة بالإضافة إلى (64) نوعاً من المعادن الثمينة، بما في ذلك الذهب، لذا فمع تزايد استنزاف الموارد المعدنية على مستوى العالم، تنافس شركات التعدين الكبرى في الحصول على ثروات هذه الموارد في

مختلف دول العالم، لطالما كانت غرينلاند بفضل إمكاناتها الهائلة في قطاع الاستخراج، هدفاً مغرياً للدول الصناعية التي تسعى للحصول على مزيد من الموارد، فمن الطبيعي أن الدنمارك لا تريد بيع جزيرة الكنز، كما أن سكان الجزيرة لا يريدون التخلي عن هذه الثروات المحتملة، إذ تحتل جزيرة غرينلاند المرتبة الثامنة عالمياً من حيث احتياطيات المعادن الأرضية النادرة، وفقاً للإحصائيات التي نشرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، كما تمتلك الجزيرة أكثر من 1,5) مليون طن من هذه المعادن، مما يمثل حوالي 1,6% من الاحتياطي العالمي الذي يبلغ 90 مليون طن، وأن امتلاك الجزيرة لهذه المعادن، وقربها من الولايات المتحدة الأمريكية، يمنح الأخيرة وزناً جيوبولتيكياً إضافياً في سوق تجارة هذه المعادن واستغلالها، إذا تمكنت من شرائها أو ضمها إليها، وقد أصبحت هذه الرواسب سلعة ذات طلب كبير في الأسواق العالمية، إذ تستخدم في صناعة الإلكترونيات وإنتاج البطاريات الضرورية لتحقيق التحول نحو التكنولوجيا الخضراء (الزهرة 2026، ص7) .

كما أسهمت التغيرات المناخية في تعزيز القيمة الجيوسياسية لغرينلاند. فمع تراجع الغطاء الجليدي في القطب الشمالي، ازدادت إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية وظهرت آفاق جديدة للملاحة البحرية. ، يتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى فتح ممرات ملاحية جديدة عبر مسارين محتملين للشحن في القطب الشمالي: الممر الشمالي الغربي على طول الساحل الشمالي لأمريكا الشمالية، وطريق البحر العابر للقطب الشمالي عبر قلب المحيط المتجمد الشمالي، وبذلك فإن الممرات المحيطة بغرينلاند ستوفر طرقاً أقصر بكثير بين آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية مقارنة بقناة السويس أو قناة بنما، هذا التحول الملاحي لا يقلل فقط من زمن وعبء النقل البحري، بل يضع غرينلاند في قلب شبكات التجارة العالمية الجديدة، مما يزيد من أهميتها كمنطقة عبور وحماية بحرية، فمن المتوقع أن تؤدي هذه

التحولات إلى تعزيز أهمية الممرات البحرية القطبية التي قد تشكل بدائل لبعض الطرق التجارية التقليدية، وهو ما يمنح المناطق الواقعة في القطب الشمالي، وفي مقدمتها غرينلاند، وزنًا استراتيجيًا متزايدًا في التجارة الدولية (الزهرة 2026).

كما تبرز أهمية غرينلاند في البحث العلمي والمناخ إذ تعد الجزيرة مختبراً طبيعياً حيوياً لفهم تأثيرات التغير المناخي على مستوى سطح البحر العالمي، فالأنهار الجليدية الضخمة في غرينلاند هي من أكبر المساهمين في ارتفاع منسوب البحار، لذلك فإن مراقبة هذه الظواهر وإجراء البحوث العلمية فيها يكتسب أهمية استراتيجية عالمية للحكومات التي تتأثر مباشرة بالظواهر المناخية، مما يجذب اهتماماً دولياً بالتعاون البحثي والتكنولوجيا البيئية في المنطقة. وستصبح الجزيرة مصدراً عالمياً للمياه العذبة، وهي ثروة من المتوقع أن تكون سبباً للحروب المستقبلية)الزهرة 2026, 5(.وفي ضوء هذه المعطيات، لم تعد غرينلاند مجرد إقليم يتمتع بالحكم الذاتي ضمن المملكة الدنماركية، بل أصبحت فاعلًا جيوسياسيًا مؤثرًا في التوازنات الدولية المرتبطة بالقطب الشمالي. فموقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية وأهميتها العسكرية جعلت منها نقطة تقاطع للمصالح الدولية، الأمر الذي يفسر تصاعد الاهتمام العالمي بها ويجعلها إحدى أهم المناطق الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين وهذا ما يفسر تنافس الدولي الكبير في هذه والمنطقة والذي سنتناوله بشكل اكثر تفصيلاً في المبحث التالي.

المحور الثالث : التنافس الجيوسياسي الدولي وانعكاساته على مستقبل ممارسة السيادة في غرينلاند

لقد شهدت غرينلاند اهتمامًا متزايدًا من القوى الدولية بفعل موقعها الجيوستراتيجي وما تمتلكه من موارد طبيعية، الأمر الذي جعلها محورًا للتنافس على النفوذ والمصالح في منطقة القطب الشمالي، اذ لم يقتصر هذا التنافس على الأبعاد

الأمنية والاقتصادية بل امتدت انعكاساته إلى مستقبل ممارسة السيادة في الجزيرة، ومن هنا، تبرز أهمية تحليل طبيعة التنافس الجيوسياسي الدولي وانعكاساته على مستقبل السيادة في غرينلاند، ومدى قدرتها على تحقيق تطلعاتها السياسية في ظل المصالح المتعارضة للقوى الكبرى.

أولًا: الولايات المتحدة الأمريكية

تمثل الولايات المتحدة الفاعل الدولي الأكثر تأثيرًا في غرينلاند، إذ تنظر إلى الجزيرة بوصفها ركيزة أساسية في استراتيجيتها تجاه منطقة القطب الشمالي. ويستند هذا الاهتمام إلى اعتبارات جغرافية امنية وعسكرية واقتصادية، جعلت من غرينلاند عنصرًا محوريًا في منظومة الأمن القومي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة، واستمر هذا الاهتمام بصورة أكبر في ظل تصاعد التنافس الدولي في القرن الحادي والعشرين.، نظرا لموقعها الفريد في قلب القطب الشمالي وعلى مقربة مباشرة من روسيا، فضلًا عن كونها نقطة وصل استراتيجية بين أمريكا الشمالية وأوروبا. ويمنح النفوذ المعزز على الجزيرة للولايات المتحدة قدرة متقدمة لمتابعة التحركات العسكرية في القطب الشمالي من خلال وجود قاعدة بيتوفيك الفضائية (المعروفة سابقًا بقاعدة ثول الجوية)، والتي تعد إحدى أهم المنشآت العسكرية الأمريكية خارج الأراضي الأمريكية. وتؤدي القاعدة أدوارًا متعددة، تشمل الإنذار المبكر ضد الصواريخ الباليستية، ومراقبة الفضاء، ودعم عمليات الدفاع الصاروخي، إضافة إلى تأمين الاتصالات والإنذار الاستراتيجي في منطقة القطب الشمالي. ولذلك تمثل القاعدة عنصرًا أساسيًا في منظومة الردع الأمريكية وفي التعاون الدفاعي مع حلف شمال الأطلسي، وبذلك تمثل غرينلاند عنصرا أساسيا في منظومات الإنذار المبكر والدفاع الصاروخي الأمريكي، في ظل تصاعد التهديدات النووية وتنامي سباق التسلح في القطب الشمالي (الزهرة 2026، ص11).

ولا يقل البعد الاقتصادي أهمية، إذ تشير التقديرات التي تشير إلى امتلاك الجزيرة احتياطيات كبيرة من المعادن النادرة، مثل العناصر الأرضية النادرة واليورانيوم والزنك والحديد، والتي تُعد مواد حيوية للصناعات التكنولوجية والعسكرية المستقبلية. ومن هذا المنطلق، ترى واشنطن أن تعزيز وجودها في غرينلاند لا يقتصر على ردع الخصوم، بل يمثل استثمارا استراتيجيا طويل الأمد في إعادة تشكيل ميزان القوى في القطب الشمالي، كما أن ذوبان الجليد الناتج عن التغير المناخي يتيح فرصًا متزايدة لاستغلال هذه الموارد ويفتح ممرات بحرية جديدة قد تغير أنماط التجارة العالمية، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في الجزيرة.وتجلى الاهتمام الأمريكي بغرينلاند بصورة واضحة في عام 2019، عندما أبدى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اهتمامًا علنيًا بشراء الجزيرة، وهو ما قوبل برفض قاطع من الدنمارك وحكومة غرينلاند. وعلى الرغم من عدم تحقق هذا المقترح، فإنه عكس مستوى إدراك صانعي القرار الامريكي للقيمة الاستراتيجية المتزايدة للجزيرة في ظل التحولات الجيوسياسية في القطب الشمالي، كما يبين إن السياسة الأمريكية تجاه غرينلاند تقوم على المزج بين الأهداف الامنية والعسكرية والاقتصادية، ومنع القوى المنافسة من اكتساب موطئ قدم مؤثر في الجزيرة، وهو ما يجعل الولايات المتحدة الطرف الأكثر حضورًا وتأثيرًا في معادلة التنافس الجيوسياسي على غرينلاند (Roy 2026).

ثانيًا: روسيا

لقد ظل اهتمام الروسي بغرينلاند محدودًا لفترة طويلة، ويرجع ذلك إلى كون الجزيرة تابعة لدولة عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فضلًا عن بعدها الجغرافي عن الأراضي الروسية. وخلال حقبة الحرب الباردة، انصبت الأولوية الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي على تعزيز حضوره العسكري في مناطقه القطبية المباشرة، ولا سيما في (شبه جزيرة كولا وأرخبيل نوفايا زيملیا) وغيرها من المواقع الواقعة ضمن

نطاقه الجغرافي، دون السعي إلى توسيع نفوذه في محيط غرينلاند التي كانت تخضع للمظلة الأمنية الأمريكية (ديميرتي بريجع 2026). إلا أن هذا التوجه شهد تحولًا تدريجيًا مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وبرز بصورة أوضح خلال العقد الأخير، إذ بدأت روسيا تنظر إلى غرينلاند باعتبارها جزءًا من الفضاء الجيوسياسي للقطب الشمالي، الذي يشهد تنافسًا متزايدًا بين القوى الكبرى. ومن هذا المنطلق، أصبح الاهتمام الروسي بالجزيرة جزءًا من استراتيجية أشمل تهدف إلى تعزيز مكانة روسيا ونفوذها في المنطقة القطبية.

وانطلاقًا من ذلك تبلورت السياسة الروسية تجاه غرينلاند ضمن إطار استراتيجيتها الشاملة للقطب الشمالي، والتي تهدف إلى ترسيخ مكانة روسيا بوصفها القوة الأكثر حضورًا في المنطقة. ويستند هذا التوجه إلى اعتبارات أمنية وعسكرية ترتبط بالحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، إلى جانب اعتبارات اقتصادية تتعلق بالاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة وممرات الملاحة القطبية التي تزداد أهميتها مع استمرار التغيرات المناخية. ومن ثم، لم يعد الاهتمام الروسي بغرينلاند نابعًا من خصوصية الجزيرة ذاتها، وإنما من موقعها ضمن البيئة الجيوسياسية الأوسع للقطب الشمالي، وما تمثله من أهمية في التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ في المنطقة (مهدي 2023، 180).

فمن الناحية العسكرية برز الاهتمام الروسي بغرينلاند لارتباطها بمنظومة الدفاع الغربية، ولا سيما من خلال استضافة قاعدة ثول الفضائية الأمريكية، التي تؤدي دورًا محوريًا في منظومة الإنذار المبكر ضد الصواريخ الباليستية ومراقبة الفضاء. ومن المنظور الروسي، تمثل هذه القاعدة عنصرًا رئيسيًا في البنية الدفاعية لحلف الناتو في القطب الشمالي، إذ تتيح مراقبة التحركات العسكرية الروسية في شمال الأطلسي والمحيط المتجمد الشمالي، وهو ما يمنحها أهمية استراتيجية تتجاوز حدود الجزيرة ذاتها. كما ترى موسكو أن أي تراجع في النفوذ الأمريكي أو الغربي في

غرينلاند قد يحد من فعالية منظومات المراقبة الغربية، ويوفر للقوات البحرية الروسية، ولا سيما الغواصات الاستراتيجية، هامشًا أكبر من حرية الحركة في شمال الأطلسي، فضلًا عن إمكانية توسيع التعاون اللوجستي أو السياسي مع أي سلطة محلية تتبنى سياسات أكثر استقلالًا عن التوجهات الغربية. (مهدي 2023، ص181)

إلى جانب الاعتبارات الأمنية، تحظى غرينلاند بأهمية اقتصادية متزايدة في الاستراتيجية الروسية، في ضوء ما تشير إليه التقديرات من احتياطيات كبيرة من النفط والغاز والمعادن النادرة في منطقة القطب الشمالي، فضلًا عن تنامي أهمية الممرات البحرية القطبية نتيجة ذوبان الجليد. وعلى الرغم من أن هذه الموارد تخضع لولايات قضائية مختلفة، فإن موسكو تنظر إلى النشاط الاقتصادي المتزايد في غرينلاند باعتباره عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل موازين المنافسة الاقتصادية في المنطقة، لاسيما مع تزايد استثمارات الدول الغربية والصين في قطاعات التعدين والطاقة والبنية التحتية. ومن ثم، تسعى روسيا إلى الحفاظ على موقعها بوصفها القوة الأكثر تأثيرًا في القطب الشمالي، بما يضمن حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية وتعزيز قدرتها على التأثير في مستقبل النظام الإقليمي للمنطقة .
(خوداربونوك، تقسيم المنطقة القطبية: عن ماذا تبحث روسيا فى الجليد 2019)

في ضوء ذلك تنظر موسكو إلى غرينلاند باعتبارها إحدى الساحات التي يتجسد فيها التنافس الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في القطب الشمالي، وليس باعتبارها هدفًا لفرض السيطرة المباشرة عليها. فوجود الجزيرة ضمن المنظومة الأمنية الغربية يجعلها عنصرًا مؤثرًا في ميزان القوى الإقليمي، ويمنحها أهمية تتجاوز حدودها الجغرافية لتصبح جزءًا من معادلة الردع والتوازن الاستراتيجي بين روسيا وحلف شمال الأطلسي. ومن ثم، يتركز الاهتمام الروسي على الحد من توسيع النفوذ

الغربي في الجزيرة، أكثر من السعي إلى بناء نفوذ روسي مباشر فيها. (الصوراني 2026)

لذلك سعت موسكو إلى توظيف أدواتها الدبلوماسية لتعزيز حضورها في غرينلاند، إدراكًا منها أن الانخراط السياسي والاقتصادي قد يكون أكثر جدوى من المنافسة العسكرية المباشرة. ورغم محدودية الحضور الدبلوماسي الروسي مقارنة بالولايات المتحدة والدول الأوروبية، فقد أبدت روسيا اهتمامًا بتطوير قنوات التواصل مع سلطات غرينلاند، سواء من خلال المقترحات المتعلقة بفتح تمثيل دبلوماسي، أو عبر تشجيع مجالات التعاون العلمي والاقتصادي والثقافي. ويعكس هذا التوجه إدراكًا روسيًا لإمكانية تنامي الدور السياسي للجزيرة مستقبلًا، ولا سيما إذا اتجهت نحو توسيع نطاق الحكم الذاتي أو إعادة النظر في علاقتها مع الدنمارك، بما قد يمنحها هامشًا أكبر في رسم توجهاتها الخارجية إذ تنظر روسيا إلى غرينلاند بوصفها طرفًا يمكن أن يسهم في إعادة تشكيل التوازنات داخل منظومة حوكمة القطب الشمالي، لاسيما في ظل عضويتها غير المباشرة في مجلس القطب الشمالي عبر مملكة الدنمارك، وما تمتلكه من مصالح متقاطعة مع الدول القطبية في قضايا البيئة، واستغلال الموارد الطبيعية، وترسيم الحدود البحرية. ومن هذا المنطلق، ترى موسكو أن أي دور أكثر استقلالية لغرينلاند قد يفتح المجال أمام مواقف أقل ارتباطًا بالسياسات الغربية التقليدية (ديميرتي بريجع 2026).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن السياسة الروسية تجاه غرينلاند تنطلق من منظور استراتيجي شامل يربط بين الأبعاد الأمنية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، ويهدف إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في القطب الشمالي، والحد من اتساع النفوذ الغربي، وتأمين المصالح الروسية في منطقة باتت تمثل إحدى أهم ساحات التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى.

ثالثًا: الصين

لقد شهدت السياسة الخارجية الصينية خلال العقدين الأخيرين اهتمامًا متزايدًا بمنطقة القطب الشمالي، على الرغم من أن الصين ليست دولة قطبية، الا ان توجها نحو هذه المنطقة نابع من الإدراك الصيني لما تمثله المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية، الأمر الذي دفعها إلى توسيع حضورها في غرينلاند عبر أدوات اقتصادية وعلمية ودبلوماسية، بما ينسجم مع أهدافها الرامية إلى تعزيز نفوذها الدولي دون الانخراط في تنافس عسكري مباشر. وقد برز هذا الاهتمام بصورة أوضح مع إصدار الكتاب الأبيض الصيني بشأن سياسة القطب الشمالي، الذي أعلنت فيه الصين أنها «دولة قريبة من القطب الشمالي»، وأكدت حقها في المشاركة في استغلال الموارد والتنمية الاقتصادية والبحث العلمي والملاحة البحرية وفقًا لقواعد القانون الدولي. ويعكس هذا التوجه رغبة الصين في ترسيخ وجود طويل الأمد في المنطقة، باعتبارها جزءًا من استراتيجيتها الرامية إلى توسيع نفوذها العالمي، وتتمثل أولى مصالح الصين في غرينلاند في البعد الاقتصادي، إذ تمتلك الجزيرة احتياطيات كبيرة من المعادن النادرة والعناصر الأرضية النادرة، التي تعد ضرورية للصناعات الإلكترونية، والبطاريات، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والصناعات العسكرية (Jiang 2018). وتحرص الصين، بوصفها أكبر منتج ومستهلك لهذه المعادن عالميًا، على تنويع مصادر الحصول عليها، وتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية، لذلك أبدت الشركات الصينية اهتمامًا بالاستثمار في مشروعات التعدين في غرينلاند، ولا سيما في استخراج العناصر الأرضية النادرة والحديد والزنك واليورانيوم، وتطوير البنية التحتية في الجزيرة، إذ أبدت شركات صينية اهتمامًا بالمشاركة في مشاريع إنشاء المطارات والموانئ وشبكات النقل، وبذلك تتمحور السياسة الصينية في غرينلاند حول تأمين موطئ قدم إستراتيجي في القطب الشمالي كجزء من مبادرة (طريق الحرير القطبي) ،

بهدف استغلال الموارد المعدنية والوصول إلى طرق تجارية بحرية جديدة (Roy 2026). ، اذ تسعى بكين لترسيخ دورها كـ"قوة عظمى قطبية" بحلول عام 2030 من خلال دمج المنطقة في رؤيتها الأوسع المعروفة بمبادرة (الحزام والطريق)، الا ان هذا التوسع الصيني في غرينلاند وجه باعتراضات من قبل الولايات المتحدة والدانمارك وعدد من الدول الأوروبية، التي تخشى أن تتحول الاستثمارات الاقتصادية إلى أدوات لتعزيز النفوذ السياسي والاستراتيجي. الامر الذي دفع الولايات المتحدة إلى زيادة انخراطها الدبلوماسي والاقتصادي في غرينلاند، وتشجيع كوبنهاغن وحكومة غرينلاند على الحد من بعض الاستثمارات الصينية في القطاعات الحساسة، وخاصة البنية التحتية والتعدين (الجزيرة 2026).

وبذلك يمكن القول إن السياسة الصينية تجاه غرينلاند تختلف عن السياسة الأمريكية أو الروسية؛ فهي تعتمد بصورة رئيسة على القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعلمية أكثر من اعتمادها على الوجود العسكري. إلا أن هذا النهج لا يقل أهمية في إطار التنافس الجيوسياسي، إذ تسعى بكين إلى تأمين الموارد الاستراتيجية، والاستفادة من التحولات البيئية، وتعزيز مكانتها كقوة عالمية ذات مصالح ممتدة إلى منطقة القطب الشمالي .

رابعاً: الاتحاد الأوروبي

يُعد الاتحاد الأوروبي أحد الفاعلين المؤثرين في معادلة التنافس الجيوسياسي في غرينلاند، على الرغم من أن الجزيرة ليست جزءًا من الاتحاد منذ عام 1985، إذ تتمتع بوضع إقليم ودولة ما وراء البحار (OCT) المرتبط بالاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، حافظ الاتحاد على شراكة وثيقة مع غرينلاند تقوم على التعاون الاقتصادي والتنموي والسياسي، وأصبحت هذه الشراكة تكتسب بعدًا استراتيجيًا متزايدًا مع تصاعد أهمية القطب الشمالي. (Academy 2026).

قد تعزز الاهتمام الأوروبي بغرينلاند بصورة ملحوظة مع تصاعد التنافس الدولي في المنطقة، إذ أصبحت الجزيرة تمثل عنصرًا مهمًا في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تأمين الوصول إلى المعادن النادرة فالجزيرة تمتلك احتياطيات كبيرة من المعادن النادرة والعناصر الأرضية النادرة التي تُعد ضرورية للتحول الرقمي والأخضر في أوروبا، كما تدخل في صناعات البطاريات، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الدفاعية. لذلك سعى الاتحاد إلى بناء شراكة استراتيجية مع غرينلاند لتطوير سلاسل قيمة مستدامة لهذه المعادن وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، ولا سيما الصين، وتنويع سلاسل الإمداد، وتعزيز حضوره في القطب الشمالي، بما ينسجم مع توجهاته نحو تحقيق الاستقلالية الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية. وفي الوقت نفسه، ينظر الاتحاد إلى غرينلاند بوصفها جزءًا من البيئة الأمنية الأوروبية، بالنظر إلى ارتباطها بمملكة الدنمارك، العضو في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وما يمثله موقعها من أهمية في أمن شمال الأطلسي والقطب الشمالي. وقد ازداد هذا الاهتمام مع تصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين (Gabija Leclerc، Greenland: Caught in the Arctic geopolitical contest 2025)، لاسيما عقب عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السلطة، وتجدد تصريحاته بشأن ضرورة إخضاع غرينلاند للسيطرة الأمريكية وربط ذلك باعتبارات الأمن القومي للولايات المتحدة. فقد اعتبر الاتحاد الأوروبي أن هذه التصريحات تمثل تحديًا للمبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول وسلامة أقاليمها، ولذلك جاء الموقف الأوروبي داعمًا بصورة واضحة للدنمارك ولسلطات غرينلاند، مؤكدًا أن مستقبل الجزيرة لا يمكن أن يتحدد إلا وفقًا لإرادة شعبها وضمن الأطر القانونية والدستورية القائمة (Post 2026) .. كما عززت هذه التطورات التنسيق الأوروبي مع الدنمارك في القضايا الأمنية والدفاعية،

ودفعت الاتحاد إلى توسيع حضوره السياسي والاقتصادي في غرينلاند، بهدف الحد من الفراغ الاستراتيجي الذي قد تستثمره القوى الكبرى في تعزيز نفوذها داخل الجزيرة، الأمر الذي دفع الاتحاد إلى تعزيز حضوره السياسي في الجزيرة، ومن أبرز مظاهر ذلك افتتاح مكتب للمفوضية الأوروبية في نوك عام 2024 بهدف تعميق الحوار السياسي وتوسيع التعاون المباشر مع سلطات غرينلاند لفترة 2021–2027، كما اعتمد الاتحاد الأوروبي الى وضع برنامجا استشاريا متعدد (MIP) 2021=2027، بموجب أداة التعاون الجواري والتنمية والدولية (NDICI–Global Europe). ضمن هذا الإطار، تخصص مبلغ 225 مليون يورو لغرينلاند، منها 90٪ مخصصة للتعليم و10٪ للنمو الأخضر. يمثل هذا 45٪ من إجمالي الظرف المخصص ل 500 مليون يورو لجميع الدول والأقاليم الخارجية (OCTs) (Academy 2026).

وبذلك يمكن القول ان اهتمام الاتحاد الأوروبي بغرينلاند لم يعد قاصراً على الاعتبارات الاقتصادية أو البيئية، بل أصبح جزءًا من رؤية أوسع تتعلق بالحفاظ على التوازنات الجيوسياسية في القطب الشمالي، وحماية النظام الدولي القائم على احترام السيادة والقانون الدولي، وهو ما يعكس إدراك الاتحاد الأوروبي أن المنافسة على غرينلاند لم تعد تدور حول الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي فحسب، وإنما أصبحت ترتبط أيضًا بمستقبل موازين القوى في المنطقة القطبية، وبمدى قدرة أوروبا على حماية مصالحها الاستراتيجية في مواجهة تصاعد التنافس بين القوى الكبرى

خامساً: الدنمارك

تُعد الدنمارك الطرف الأكثر ارتباطًا بمستقبل غرينلاند، ليس فقط بوصفها الدولة التي تمارس السيادة على الجزيرة، وإنما أيضًا باعتبارها الفاعل الرئيس المسؤول عن إدارة التوازن بين مقتضيات القانون الدولي ومتطلبات البيئة الجيوسياسية

المتغيرة في القطب الشمالي أذ ترتبط غرينلاند بالدنمارك بعلاقة دستورية خاصة، منذ مُنحت حكمًا ذاتيًا عام 1979 ، ثم تعزز هذا الوضع بموجب قانون الحكم الذاتي لغرينلاند لعام 2009، إذ اتجهت السياسة الدنماركية إلى تعزيز صلاحيات سلطات غرينلاند في إدارة شؤونها الداخلية، مع الاحتفاظ باختصاصات الدفاع والسياسة الخارجية، في محاولة لتحقيق توازن بين احترام تطلعات سكان الجزيرة والمحافظة على وحدة المملكة (Parliament 2025). وتسعى الدنمارك من خلال ذلك إلى تحقيق توازن دقيق بين ثلاثة أهداف رئيسة والتي تتمثل بما يلي

1- الحفاظ على السيادة ووحدة المملكة من خلال العمل على تعزيز مؤسسات الحكم الذاتي مع الحفاظ على الروابط الدستورية القائمة ، إذ تنظر كوبنهاغن إلى غرينلاند باعتبارها عنصرًا أساسيًا في استمرارية المملكة الدنماركية، كما أن فقدان الجزيرة سيؤثر في مكانة الدنمارك الجيوسياسية ودورها في القطب الشمالي.

2- إدارة التوازنات الأمنية وتهدف الدنمارك بوصفها عضوًا في حلف شمال الأطلسي الى تعزيز وجودها في القطب الشمالي دون تحويل المنطقة إلى ساحة مواجهة عسكرية مفتوحة لاسيما في ظل أن تنامي التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والتي ترتبط بعلاقات دفاعية وثيقة الدنمارك وروسيا والصين ، ولذلك انتهجت خلال السنوات الأخيرة سياسة تقوم على تحديث قدراتها العسكرية في المنطقة القطبية، وتعزيز المراقبة البحرية والجوية، مع الاستمرار في التعاون الدفاعي مع واشنطن، ولا سيما فيما يتعلق بـ قاعدة بيتوفيك الفضائية.

3- حماية المصالح الاقتصادية والتنموية ، فالدنمارك تدرك أن التنمية الاقتصادية تعد عاملًا رئيسيًا في استقرار الجزيرة، ولذلك تشجع الاستثمار في قطاعات التعدين والطاقة والثروة السمكية والسياحة، لكنها في الوقت نفسه

تحرص على إخضاع الاستثمارات الأجنبية، لاسيما في القطاعات الاستراتيجية، لضوابط تتعلق بالأمن القومي. وقد ظهر ذلك بوضوح في الموقف من بعض المشاريع الاستثمارية الصينية، إذ فضلت كوبنهاغن الحد من مشاركة الشركات الأجنبية في مشروعات البنية التحتية ذات الحساسية الاستراتيجية (Szymański 2025).

وبذلك لا تمثل غرينلاند مجرد إقليم تابع للمملكة الدنماركية، بل تمثل ركيزة استراتيجية محورية في الحضور الدنماركي داخل منطقة القطب الشمالي، كما تُشكل أحد المرتكزات الرئيسة لمكانة الدنمارك بوصفها دولة قطبية وعضوًا فاعلًا في المنظومتين الأوروبية والأطلسية. وقد برز هذا التوجه بوضوح عقب تجدد الطروحات الأمريكية بشأن غرينلاند في عام 2025، والتي عدّتها كوبنهاغن تحديًا مباشرًا لسيادة المملكة وللمبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي. واستجابةً لذلك، تبنت الدنمارك استراتيجية شاملة ارتكزت على تكثيف التحركات الدبلوماسية مع الشركاء الأوروبيين وحلف شمال الأطلسي، وتعزيز التعاون مع حكومة غرينلاند، إلى جانب توسيع الاستثمارات الدفاعية في الجزيرة بما يعزز قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية وينفي المبررات التي استندت إليها الإدارة الأمريكية. كما شددت كوبنهاغن على أن مستقبل غرينلاند لا يمكن تقريره إلا وفقًا لإرادة سكانها وفي إطار الترتيبات الدستورية للمملكة، مع الحرص في الوقت ذاته على احتواء الخلاف مع الولايات المتحدة ضمن الأطر السياسية والدبلوماسية، إدراكًا منها لأهمية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين داخل حلف شمال الأطلسي (Parliament 2025). وهذا النهج يعكس إدراكًا متزايدًا بأن الحفاظ على السيادة في البيئة الدولية المعاصرة لم يعد مرهونًا بالقدرات الوطنية وحدها، وإنما يرتبط أيضًا بحسن إدارة التحالفات وتوظيفها بما يخدم المصالح الوطنية. بما يضمن

استمرار ممارسة السيادة بصورة فعالة في ظل تصاعد التنافس الدولي في القطب الشمالي.

ثانيا: انعكاسات التنافس الجيوسياسي على مستقبل السيادة في غرينلاند

يشكل التنافس الجيوسياسي في غرينلاند أحد أبرز النماذج التي تعكس التحول في مفهوم السيادة في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ لم تعد السيادة تُقاس فقط بوجود سند قانوني يحدد تبعية الإقليم، وإنما أصبحت ترتبط أيضًا بقدرة الدولة على ممارسة سلطاتها في بيئة دولية تتداخل فيها اعتبارات الأمن، والاقتصاد، والتوازنات الاستراتيجية. إذ تمثل غرينلاند حالة فريدة تتعايش فيها السيادة القانونية مع ضغوط جيوسياسية متزايدة، الأمر الذي يجعل ممارسة السيادة أكثر تعقيدًا من مجرد الاعتراف القانوني بها. فكما ذكرنا سابقاً (تخضع غرينلاند لسيادة مملكة الدنمارك، مع تمتعها بنظام حكم ذاتي واسع يمنحها صلاحيات كبيرة في إدارة شؤونها الداخلية، بينما تحتفظ كوبنهاغن بمسؤولية الدفاع والسياسة الخارجية بموجب قانون الحكم الذاتي لغرينلاند). ووفقًا لقواعد القانون الدولي، فإن هذا الوضع لا يثير نزاعًا على السيادة، إذ لا توجد مطالبات إقليمية متنافسة بشأن الجزيرة. إلا أن غياب النزاع القانوني لا يعني غياب التحديات المرتبطة بممارسة السيادة، لأن البيئة الجيوسياسية المحيطة أصبحت تؤثر بصورة متزايدة في كيفية إدارة الإقليم واتخاذ القرارات المتعلقة به.

اذ ان التطورات التي يشهدها القطب الشمالي أظهرت أن السيادة لم تعد سلطة مطلقة تمارسها الدولة بمعزل عن محيطها، بل أصبحت ترتبط بقدرتها على التوفيق بين الالتزامات القانونية والضغوط الاستراتيجية. فعلى مستوى أعمق، تكشف حالة غرينلاند عن تحول في طبيعة السيادة نفسها. فبدلًا من أن تكون السيادة مفهومًا قانونيًا ثابتًا يقوم على الاختصاص الإقليمي، أصبحت مفهومًا مركبًا يتداخل فيه القانون مع الجغرافيا السياسية والاقتصاد والأمن. فالدولة قد تحتفظ بسيادتها القانونية الكاملة على الإقليم، لكنها تجد نفسها مضطرة إلى مراعاة اعتبارات القوى الكبرى، والتحالفات الأمنية، والمصالح الاقتصادية الدولية عند ممارسة تلك السيادة، بعوامل خارجية تتجاوز الإرادة المنفردة للسلطات الدنماركية أو حكومة غرينلاند، وهذا لا يعني انتقاصًا من السيادة بالمعنى القانوني، وإنما يعكس تطورًا في كيفية ممارستها في ظل بيئة دولية تتسم بالتشابك والاعتماد المتبادل، وهو ما يعكس تحول السيادة من مفهوم جامد إلى مفهوم ديناميكي يتأثر بموازين القوى الدولية (Greenland’ 2025).

وقد تجلت هذه التحولات بصورة أكثر وضوحًا في حالة غرينلاند، التي أصبحت محورًا متقدمًا للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا والصين، وبشكل خاص عندما أعاد الطرح الأمريكي بشأن شراء غرينلاند عام 2019 توجيه الاهتمام الدولي نحو الجزيرة، متجاوزًا الأطر التقليدية للتعاون الاستراتيجي ، كما أعاد الى طرح تساؤلات تتعلق بحدود ممارسة السيادة على

الأقاليم ذات الأهمية الجيوسياسية. وازداد هذا الاتجاه وضوحًا عقب عودة ترامب إلى الرئاسة عام 2025، والذي ربط بصورة مباشرة بين السيطرة على غرينلاند ومتطلبات الأمن القومي الأمريكي في ظل تنامي القدرات العسكرية الروسية واتساع الحضور الاقتصادي الصيني في القطب الشمالي، ورافق ذلك تعيين مبعوث خاص للجزيرة والتلويح بإمكانية إعادة النظر في أساليب التعامل مع هذا الملف. وقد أبرز هذا الخطاب كيف يمكن ان تؤثر الاعتبارات الجيوسياسية في رسم سياسات الدول تجاه الأقاليم الاستراتيجية، بحيث أصبحت ضرورات الأمن والدفاع تُستخدم لتبرير مواقف تتجاوز المفاهيم التقليدية للسيادة، كما كشف عن خضوع الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية لضغوط سياسية متزايدة تعكس احتدام التنافس بين القوى الكبرى. من دون أن يترتب على ذلك أي تغيير في المركز القانوني كما في حالة غرينلاند (Fella 2026)،وفي المقابل، تمسكت كل من الدنمارك وسلطات غرينلاند بموقف ثابت يؤكد أن الجزيرة ليست للبيع أو التنازل، وأن مستقبلها السياسي يظل حقًا حصريًا لسكانها وفقًا لمبدأ تقرير المصير. وحظي هذا الموقف بتأييد أوروبي واسع، انطلاقًا من التأكيد على احترام السيادة وسلامة الأقاليم بوصفهما من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي. ولم يقتصر أثر هذه الأزمة على الجوانب الدبلوماسية، بل أسهمت أيضًا في تعزيز التنسيق الأمني بين الدنمارك وحلفائها، كما زادت من اهتمام الدول الأوروبية بغرينلاند باعتبارها منطقة

ذات أهمية استراتيجية متنامية (Gabija Leclerc، Greenland: Caught in the Arctic geopolitical contest 2025).

كما لم يقتصر تأثير التنافس الجيوسياسي على إعادة تشكيل المواقف الدولية تجاه غرينلاند، بل امتد ليؤثر بصورة مباشرة في آليات صنع القرار السياسي داخل الجزيرة، إذ فرض عليها إعادة التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على استقلالية قرارها السياسي، في ظل تزايد انخراط القوى الكبرى في شؤونها. ويمكن إبراز أهم انعكاسات ذلك على النحو الآتي:

1- أصبحت حكومة غرينلاند مطالبة بالموازنة بين جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة، والحفاظ على استقلالية القرار الوطني من جهة أخرى. وفي المقابل، تجد الدنمارك نفسها أمام تحدي إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى دون الإخلال بالتزاماتها تجاه سكان الجزيرة أو الإضرار بمصالحها الأمنية. وبهذا المعنى، أصبحت القرارات الداخلية ذات أبعاد دولية، وأصبحت السياسة المحلية جزءًا من معادلة التنافس بين القوى الكبرى.

2- تزايد الأهمية الأمنية والعسكرية للسيادة. فوجود قاعدة بيتوفيك الفضائية يعكس ارتباط غرينلاند المباشر بمنظومة الدفاع الأمريكية والأطلسية، الأمر الذي يجعل ممارسة السيادة في المجال الأمني تتم في إطار ترتيبات دفاعية وتحالفات دولية. ورغم أن هذه الترتيبات تستند إلى اتفاقات قانونية، فإنها تبرز كيف يمكن للمصالح الأمنية للدول الكبرى أن تؤثر في كيفية إدارة جزء من

الإقليم ذي الأهمية الاستراتيجية. وبالتالي، فإن السيادة هنا لا تعني الانفراد الكامل بإدارة الشؤون الأمنية، وإنما تمارس ضمن شبكة من الالتزامات والتحالفات الدولية.

3- تسييس التنمية الاقتصادية والتي تعد من أبرز آثار التنافس في غرينلاند، فالاستثمارات الأجنبية، ولا سيما في مجالات التعدين والموانئ والبنية التحتية، لم تعد تُقيَّم على أساس جدواها الاقتصادية فقط، وإنما أصبحت ترتبط بحسابات الأمن القومي والتوازنات الجيوسياسية. ولذلك، فإن قبول أو رفض مشروع استثماري قد يخضع لاعتبارات استراتيجية تتعلق بمصدر الاستثمار وآثاره المحتملة على النفوذ الدولي في الجزيرة، وهو ما يدل على أن الاقتصاد أصبح أحد أدوات ممارسة النفوذ السياسي، وليس مجرد نشاط تنموي.

4- تعزيز مكانة غرينلاند كفاعل سياسي داخل المملكة الدنماركية فالأهمية المتزايدة للجزيرة في ظل التنافس الدولي دفع حكومة غرينلاند إلى توسيع حضورها في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية والموارد الطبيعية، وأصبحت تشارك بصورة أكبر في النقاشات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية التي تمس مصالحها. وهذا التطور يعكس أن التحولات الجيوسياسية لم تؤثر فقط في العلاقات بين الدول، وإنما أسهمت أيضًا في إعادة توزيع الأدوار بين الحكومة المركزية في الدنمارك وسلطات الحكم الذاتي في غرينلاند. (Gabija Leclerc، Greenland: Caught in the Arctic geopolitical contest 2025)

وبذلك لم يقتصر أثر التنافس الجيوسياسي على إعادة تشكيل آليات إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية في غرينلاند، بل امتد ليؤثر في مستقبلها السياسي وإمكانية ممارسة حق تقرير المصير. فمع تصاعد الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجزيرة، لم يعد احتمال الاستقلال يرتبط بالإرادة السياسية لسكان غرينلاند وحدها، وإنما أصبح يتأثر أيضًا بحسابات القوى الكبرى ومصالحها الاستراتيجية في منطقة القطب الشمالي. ومن ثم، باتت قضية تقرير المصير تتجاوز بعدها القانوني الداخلي لتغدو إحدى القضايا المتداخلة مع توازنات النظام الدولي(Greenland' 2025) . بمعنى أي توجه مستقبلي نحو استقلال غرينلاند، إذا ما تحقق، قد يفضي إلى إعادة رسم موازين القوى في القطب الشمالي، وإحداث تغيرات في التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية القائمة. وهو ما يمنح مسألة تقرير المصير أبعادًا جيوسياسية تتجاوز إطارها القانوني التقليدي، لتصبح جزءًا من معادلة التنافس الدولي على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. (Fella 2026) وبذلك، تمثل أزمة غرينلاند خلال عام 2025 تطبيقًا عمليًا للتحول الذي شهده مفهوم السيادة في العلاقات الدولية، إذ لم يعد التحدي الرئيس يتمثل في إثبات السند القانوني للسيادة، وإنما في القدرة على ممارستها بفاعلية في ظل بيئة دولية تتسم بتزايد التنافس الاستراتيجي وتشابك المصالح الدولية.

وبناءاً على ما تقدم تمثل غرينلاند نموذجًا واضحًا للتحولات التي طرأت على مفهوم السيادة في القرن الحادي والعشرين، إذ لم تعد السيادة تعني الانفراد المطلق

بممارسة السلطة داخل الإقليم، وإنما أصبحت تعكس قدرة الدولة أو الكيان السياسي على إدارة شؤونه في إطار شبكة معقدة من الالتزامات القانونية، والاعتبارات الأمنية، والتفاعلات الجيوسياسية، كما تقدم تحليلاً لفهم الكيفية التي أعاد بها التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى تشكيل مفهوم السيادة وممارستها في النظام الدولي المعاصر.

الخاتمة :

_لقد أظهرت هذه الدراسة أن التحولات التي يشهدها النظام الدولي في ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى لم تقتصر على إعادة تشكيل موازين القوة والنفوذ، وإنما امتدت إلى أحد المرتكزات الأساسية للعلاقات الدولية، وهو (مفهوم السيادة)، فقد أدى تزايد أهمية الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية إلى تجاوز التصور التقليدي للسيادة بوصفها سلطة مطلقة تمارسها الدولة داخل إقليمها، لتصبح ممارسة السيادة أكثر ارتباطًا بطبيعة البيئة الدولية والتفاعلات التي تحكمها.وبناءاً على ما تقدم تمثل غرينلاند نموذجًا واضحًا لهذه التحولات، إذ يجمع وضعها بين أساس قانوني مستقر والذي يتمثل في خضوعها لسيادة مملكة الدنمارك وتمتعها بالحكم الذاتي، وبين أهمية جيوسياسية متصاعدة جعلتها إحدى أبرز مناطق التنافس بين القوى الكبرى، الأمر الذي جعل ممارسة السيادة فيها ترتبط

بصورة متزايدة بحسابات الأمن والدفاع والموارد الطبيعية، إلى جانب الاعتبارات القانونية.

كما نتبين أن التنافس الجيوسياسي لم يؤدِّ إلى المساس بالأساس القانوني للسيادة على غرينلاند، وإنما أسهم في إعادة تشكيل آليات ممارستها، من خلال تصاعد تأثير القوى الكبرى في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالجزيرة، واستخدام أدوات النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني لتحقيق مصالحها، وهو ما يؤكد أن التحدي الذي تواجهه الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية لم يعد يقتصر في إثبات السيادة القانونية، بقدر ما يتمثل في الحفاظ على استقلالية ممارستها في ظل الضغوط والتوازنات الدولية. وبناءاً على ذلك تم التوصل لعدد من الاستنتاجات أهمها :

1- إن السيادة لم تعد تُمارس بمعزل عن التحولات الدولية، فقد أسهم تزايد الترابط بين الدول وتصاعد التنافس الجيوسياسي في إعادة تشكيل أنماط ممارستها، دون أن يؤدي ذلك إلى تراجع أهميتها بوصفها أساسًا لوجود الدولة

2- لقد كشفت حالة غرينلاند عن خصوصية العلاقة بين السيادة القانونية وممارستها الفعلية، فالجزيرة تتمتع بحكم ذاتي واسع ضمن مملكة الدنمارك، ممارسة السيادة فيها محكومة بتوزيع قانوني وسياسي للصلاحيات.

3- كما بينت حالة غرينلاند أن الموقع الجغرافي لا يزال عنصرًا مؤثرًا في التنافس الدولي، ولا سيما مع تزايد أهمية منطقة القطب الشمالي في الحسابات الأمنية والعسكرية والاقتصادية للقوى الكبرى .

4- لقد أظهرت حالة غرينلاند ان مستقبل السيادة فيها لا يرتبط بإرادة سكانها، بقدر ارتباطه بالتحولات الدولية، فحق تقرير المصير يمثل أساسًا قانونيًا وسياسيًا لتحديد مستقبل الجزيرة، غير أن ممارسة هذا الحق وتحويله إلى استقلال فعلي يرتبط بطبيعية التوازنات الدولية.

5- كما تكشف حالة غرينلاند أن التنافس الجيوسياسي لا يؤدي بالضرورة إلى إضعاف السيادة أو تعزيزها بصورة مطلقة، وإنما تتحدد انعكاساته وفق قدرة الوحدات السياسية على إدارة علاقاتها الخارجية وتوظيف مقوماتها الاستراتيجية بما يخدم مصالحها ويحافظ على استقلالية قرارها.

قائمة المصادر

1. انجي مهدي. 2023. "لتنافس الدولي في القطب الشمالي دراسة حول الاستراتيجية الروسية فى المنطق." *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، نيسان: 180.
2. جمال بن مرار. 2018. *واقع مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية (ابعادها -حدودها)*. المجلد اطروحة دكتوراه . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية -جامعm الجزائر 03.
3. حمياز سمير. 2017. "اشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة." *مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية*، 1 6، الإصدار المجلد 22: 7.
4. عبد المنعم قريرة مرعي. 2019. "التدخل الدولي وتأثيره على السيادة الوطنية في اطار القانون الدولي." ابحات قانونية، الإصدار العدد السادس: ص91.
5. علي سعدي عبد الزهرة. 2026. جزيرة غرينلاند: الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والمطامع الامريكية. اوراق بحثية، العراف: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ص5.
6. عمر ابو بكر احمد باخشب. 2015. "سيادة الدولة في طل التطورات الدولية." القانونية ، 326.
7. غردان خديجة. 2018. "السيادة في القانون الدولي المعاصر." مجلة الدراسات القانونية والسياسية، حزيران، الإصدار العدد2: 398.
8. هاشم بن عوض بن احمد ال ابراهيم. 2013. سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل. المجلد رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: جامعة الشرق الاوسط.

9. هلكوت صابر محمد الجباري. 2025. "الاهمية الجيوسياسية لجزيرة جرينلاند في منطور الولايات المتحدة الامريكية." مجلة ديالى للبحوث الانسانية، 1 ايلول: ص37.
10. الجزيرة. 2026. سياسات ترامب في غرينلاند قد تغذي نفوذ الصين. قطر، 21 1. /https://www.aljazeera.net/politics/2026/1/21
11. ديميرتي بريجع. 2026. *السياسة الروسية تجاه غرينلاند وتأثيراتها في أوروبا وموقف ترامب.* تقرير موقف، مركز الدراسات العربية الروسية. تاريخ الوصول 20 كانون الاول, 2026. https://eurasiaar.org/%D8%A7%D9%
12. فهيم الصوراني. 2026. *محللون يشرحون الموقف الروسي من سعي واشنطن للاستحواذ على غرينلاند.* قطر، 22 1. doi:https://www.aljazeera.net/politics/2026/1/22/%
13. ميخائيل خودارينوك. 2019. *تقسيم المنطقة القطبية: عن ماذا تبحث روسيا في الجليد.* تحرير موقع روسيا اليوم. 8 4. doi:https://arabic.rt.com/press/1012133.
14. —. 2019. "قسيم المنطقة القطبية: عن ماذا تبحث روسيا فى الجليد." 8 4. doi:https://arabic.rt.com/press/1012133.
15. Barry Buzan and George Lawson .2015 .*he Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations* .Press: Cambridge University.
16. Barry Buzan .بلا تاريخ .*People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*2 المجلد .nd ed . Lynne Rienner Publishers.
17. Debra DeLaet .2025 .*The Legal Status of Greenland Under International Law* 12 .jun .doi:https://www.iowauna.org/post/the-legal-status-of-greenland-under-international-law.
18. Diana Roy .2026 .*The Trump Administration's Push for Greenland: What to Know* 22 .January . doi:https://www.cfr.org/articles/greenlands-independence-what-would-mean-us-interests?utm_source=chatgpt.com.
19. Elin Hofverberg .2019 .*Greenland's National Day, the Home Rule Act (1979), and the Act on Self-Government .(2009)* June . doi:https://blogs.loc.gov/law/2019/06/greenlands-national-day-the-home-rule-act-1979-and-the-act-on-self-government-2009./

20. EU International Partnerships Academy .2026 .*Greenland* . doi:https://international-partnerships.ec.europa.eu/countries/greenland_en.
21. European Parliament .2025 .*Greenland: Caught in the Arctic geopolitical contest* . doi:https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI%282025%29769527?utm_source=chatgpt.com.
22. GOVERNMENTOf GREENLAND" .-2022 .Greenland – constitutional overview (Greenland Self-Government and Hydropower Activities: The Community) ". may: 3.
23. Hedley Bull .2012 .*he Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*4 المجلد .th ed .London: Palgrave Macmillan.
24. .2012 .—*The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* . London: Palgrave Macmillan.
25. J. Crawford .2019 .*Brownlie's Principles of Public International Law* . . المجلدParss: Oxford University.
26. M. N. Shaw .2021 .*International Law*9 المجلد .th ed .Press: Cambridge University.
27. Marko Stanković1" .2025 .Status of Greenland in the Constitutional and Political System ".*NBP* الإصدار 6، 16 ،Vol. 30: 306.
28. Members' Research Service Gabija Leclerc .2025 .*Greenland: Caught in the Arctic geopolitical contest* .European Parliament .10 7 ، doi:https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/academic/EPRS_BRI%282025%29769527?utm_source=chatgpt.com.
29. Members' Research Service Gabija Leclerc .2025 .*Greenland: Caught in the Arctic geopolitical contest* .European Parliament .10 5 ، doi:https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/academic/EPRS_BRI%282025%29769527?utm_source=chatgpt.com.
30. New Union Post .2026 .*Trump's threats push Greenland closer to Europe – but not to rejoin the EU* 12 .january . doi:https://newunionpost.eu/2026/01/12/trump-threats-greenland-eu-

rejoin/#:~:text=Trump%E2%80%99s%20threats%20push%20Greenland%20closer%20to%20Europe%20%E2%80%93%20but%20not%20to%20rejoin.

31. Piotr Szymański .2025 .*The crisis over Greenland: Denmark's response to Trump* .1 29 . doi:https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2025-01-29/crisis-over-greenland-denmarks-response-to-trump?utm_source=chatgpt.com.
32. R. O & ,.Nye, J. S Keohane .2012 .*Power and Interdependence* المجلد . 4thed .Boston: Pearson.
33. Robert D. Kaplan .2012 .*he Revenge of Geography* .New York: Random House, 2012.
34. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr .2012 .*Power and Interdependence* .Boston: Pearson.
35. Romain Chuffart and Rachael Lorna Johnstone Greenland .2025 .' *Trump Sparks Renewed Interest in Greenland: But 'Greenland Belongs to the People of Greenland* تحرير . the arctic institute 10 . January .doi:https://www.thearcticinstitute.org/trump-sparks-renewed-interest-greenland-greenland-belongs-people-greenland/?utm_source=chatgpt.com.
36. S. D Krasner .1999 .*Sovereignty: Organized Hypocrisy* .Princeton: Princeton University.
37. Stefano Fella" .2026 .Greenland: Home rule, new international relations and US interest 3 ".February.26 :
38. Stephen D. Krasner .1999 .*Sovereignty: Organized Hypocrisy* . Princeton: Princeton University Press.
39. .1999 .—*Sovereignty: Organized Hypocrisy* .Press: Princeton.
40. Steve Smith, and Patricia Owens John Baylis .2023 .*The Globalization of World Politics* .1 المجلد .,Press: (Oxford: Oxford University.

41. The Prime Minister's Office .2020 .*Greenland* . doi:https://english.stm.dk/the-prime-ministers-office/the-unity-of-the-realm/greenland./
42. Yang Jiang .2018 .*China in Greenland:COMPANIES, GOVERNMENTS ,AND HIDDEN INTENTIONS ?*DIIS· DANISH INSTITUTE FOR INTERNATIONAL STUDIES.